دراسات سياسية نظرية



المركز العلمي للدراسات السياسية
The Academic Center for Political Studies

الاتجاهات الحديثة في دراسة النظم السياسية
النظم الافريقية نموذجا

تأليف
د. حمدي عبد الرحمن حسن
أستاذ العلوم السياسية / جامعة القاهرة

www.acps.edu.jo

دراسات سياسية نظرية

الاتجاهات الحديثة في دراسة النظم السياسية
النظم الإفريقية نموذجاً

د.حمدي عبد الرحمن حسن
أستاذ العلوم السياسية/ جامعة القاهرة

المركز العلمي للدراسات السياسية

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

2008/6/1771

(ردمك): ISBN 978-9957-416-11-9

المركز العلمي للدراسات السياسية

ص.ب 2351 عمان 11953 الأردن

هاتف: 5519307-6-962+ فاكس: 5519107-6-962+

البريد الإلكتروني: acps@acps.edu.jo

الموقع الإلكتروني: http://acps.edu.jo

محتوى الدراسة لا يعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى، 2008

المحتويات

مقدمة

إن المتابعة الفاحصة لدراسة التطور السياسي في أفريقيا - منذ إعلان الاستقلال السياسي وتحقيق المملكة السياسية التي نادى بها كوامي نكروما - تظهر أنها خضعت لتحولات معرفية ومنهجية متمايزة . فإذا ذهبنا مذهب جون وايزمان John Wiseman في تقسيمه لمراحل التطور السياسي والاجتماعي في إفريقيا - منذ فترة تصفية الاستعمار - لاستطعنا تحديد ثلاث مراحل أساسية(1) ، أولها : المرحلة المبكرة التي تشمل معظم سنوات تصفية الاستعمار وبداية تحقيق الاستقلال الوطني فقد تم تأسيس نظم ديمقراطية ليبرالية في معظم الدول الإفريقية لتسهيل عملية نقل السلطة إلى الزعماء الوطنيين ، واتسمت الفترة المصاحبة لموجة الاستقلال الوطني التي شهدتها إفريقيا في الستينيات بالتفاؤل المفرط والشعور بالزهو والحماس من أجل الانطلاقة التنموية الإفريقية ، ولا يخفى أن المناظرة الإفريقية خلال هذه المرحلة سيطر عليها جملة من القضايا العامة ،لعل من أبرزها إشكالية بناء الدولة القومية وطبيعة النظام السياسي الأمثل وأيديولوجية تحقيق التنمية السياسية .

أما المرحلة الثانية التي تمتد من منتصف الستينيات وحتى أواخر الثمانينيات ، فإنها اتسمت بثلاث ملامح رئيسية هي : التخلي عن صيغة التعددية الليبرالية والتحول نحو تبني نظام الحزب الواحد ، وقيام العسكريين بالتدخل المباشر في الحياة السياسية ، ووجود أنظمة انتخابية تنافسية في بعض الدول سواء تلك التي حافظت على سياسات التعدد الحزبي (موريشيوس وبوتسوانا وغامبيا) أو في بعض دول الحزب الواحد مثل : كينيا وتنزانيا .

وقد اتسمت المرحلة الثالثة والأخيرة – التي بدأت منذ عام (١٩٨٩) – بحدوث تحولات ملموسة في النظم السياسية الإفريقية ، إذ تم التخلي عن نظام الحزب الواحد من الناحية القانونية والدستورية ، وتراجعت أنظمة الحكم العسكرية ، وحدثت موجة من التحول نحو الديمقراطية سادت معظم أرجاء القارة حتى أطلق عليها «القدوم الثاني» أو«التحرر الثاني» لإفريقيا . ويلاحظ أن الضغوط الدولية التي صاحبت التحولات في النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة – فضلا عن الضغوط الداخلية الناجمة عن الاحتجاجات الشعبية ونخب المعارضة ، وجماعات المجتمع المدني – قد أسهمت جميعها في حدوث هذا التحول . كما أن هذه الفترة شهدت تراجع فكر التنموية السياسية ليحل محله فكر المشروطية السياسية والتكيف الهيكلي .

ولا يخفى أن الاتجاهات الفكرية التي سيطرت على دراسة النظم السياسية الإفريقية قد عبرت بشكل أو بآخر عن هذا التحقيب التاريخي أنف الذكر . ومن ثم تركزت الدراسة حتى أواخر الثمانينيات على قضايا بعينها ؛ اعتبرت محاور أساسية للنظم السياسية الإفريقية ، ومن ذلك : نظام الحزب الواحد من حيث طبيعته وأنماطه ووظائفه ، والقيادة السياسية ودورها الوظيفي في عملية بناء الدولة القومية ، والدور السياسي للمؤسسة العسكرية ، والفساد السياسي . ومن خلال مراجعة الأدبيات الرئيسية خلال تلك الفترة يمكن الإشارة إلى أربع ملاحظات هامة ، وذلك على النحو التالي :

* أنها انطلقت في معظمها من النموذج المعرفي الغربي الذى سيطر على دراسة علم السياسة في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ؛ إذ هيمن منظور التنمية والتحديث على دراسة المناطق غير الغربية من خلال الترويج لمفهوم النظرية الكبرى Grand Theory ، والقول بإمكانية تحليل كافة الأقاليم والمناطق من خلال استخدام منظور عام ومقارن . ومن الدراسات المبكرة التي تعبر عن هذا الاتجاه دراسة ديفيد أبتر David Apter عن غانا عام ١٩٥٧ ، ودراسة جيمس كولمان James Coleman

عن نيجيريا عام ١٩٥٨,[٢]

* تم اختزال واقع التعدد والتنوع الذى ميّز الممارسة السياسية الإفريقية منذ ما بعد الاستقلال وفق أنماط عامة محددة ، مثل : النظم التسلطية Authoritarianism (دراسة كرستيان بوثولم عام ١٩٧٩) ، والنظم الأبوية Patrimonialism (دراسة ميدراد عام ١٩٨٢) ، ونظم الحكم الشخصى Rule Personal (دراسة جاكسون وروسبرج عام ١٩٨٢) ، ونظم الوقف Prebendalism (دراسة جوزيف عام ١٩٨٨) .[٣] ويلاحظ أن هذه الدراسات انطلقت من مرجعية واحدة هى الديمقراطية بمعناها الليبرالي الغربي ومن ثم فإنها نظرت إلى نظم الحزب الواحد والأوليجاركيات العسكرية باعتبارها نظماً تسلطية غير ديمقراطية .
* تعرض منظور التنمية والتحديث إلى انتقادات من تيارات فكرية مختلفة دعت في مجملها إلى ضرورة تبني مناهج وأطر نظرية بديلة ، مثل : نظريات التنمية الراديكالية كالتبعية والماركسية ، أوتلك المناهج التي ركزت على خبرة وثقافة الدول الإفريقية .
* سيطرت قضية بناء الدولة القومية على الجدل السياسي والفكري في إفريقيا طوال مرحلة ما بعد الاستقلال ، وكان التحدي الذي واجه الزعماء الوطنيين هوكيفية تحويل المجتمعات متعددة الأعراق والاثنيات واللغات والثقافات والأديان إلى «أمة واحدة» .[٤] على أن المنظور الإفريقي الذى تبنته معظم الحكومات الإفريقية تمثل في إقامة دولة موحدة . ولنتذكر في هذا السياق الأيديولوجيات التي استخدمت لتحقيق هذه الغاية من جانب كل من النظم العسكرية ، ونظم الحزب الواحد على السواء ، مثل : اشتراكية الأوجاما (نيريري) ، والاشتراكية الإفريقية (نكروما وسيكوتوري) ، ودعوة هارمبي (كينياتا) ، والإنسانية (كاوندا) .

وتسعى الدراسة هنا إلى رصد وتحليل الاتجاهات العامة الحديثة التي سيطرت على دراسة النظم السياسية الإفريقية منذ نهاية عقد الثمانينيات وبداية أعوام التسعينيات من القرن العشرين ، أي أن الهدف المنشود يتمثل

في معرفة حالة الحقل (State of the art) خلال تلك الفترة المحددة ، وإثارة مجموعة من التساؤلات المحورية حول ماهية وطبيعة النظم السياسية الإفريقية وموقعها من التطور العام لحقل السياسة المقارنة عموما ، وهل ثمة خصوصية إفريقية للنظم السياسية الموجودة في إفريقيا؟ وما هي الأطر والاقترابات النظرية المستخدمة في الدراسة؟ وما هي المسالك والمناهج الأساسية التي تقف وراء هذه الاتجاهات الفكرية؟ ولعل كل هذه التساؤلات تدفع إلى الحديث عن جملة المفاهيم والقضايا النظرية التي تشكل المحاور الأساسية لدراسة النظم السياسية الإفريقية . وإذا قبلنا بوجود خصائص عامة وقواسم مشتركة تبرر وجود نظم سياسية (إفريقية) ، فما هي الإشكاليات النظرية والمنهاجية التي تعترض دراستها بشكل علمي؟ وأخيرا هل يمكن القول بوجود تقاليد عربية في دراسة النظم السياسية الإفريقية؟

بيد أنه قبل الولوج في معالجة القضايا السابقة نجد لزاماً علينا ضبط عنوان ومفاهيم هذه الدراسة ، وهو الأمر الذي يطرح أربع قضايا مبدئية :

القضية الأولى : تتعلق بإشكالية الاتجاهات الحديثة ، إذ نسعى من خلال القراءة النقدية الفاحصة للأدبيات الرئيسية في مجال دراسة النظم السياسية الإفريقية – ولاسيما خلال العقد المنصرم – إلى تحديد أهم المداخل النظرية والأطر التحليلية العامة ، بالإضافة إلى الإشكاليات المنهاجية والنظرية التي تطرحها دراسة هذه النظم . على أن مصطلح «الحديثة» المستخدم هنا لا يعني بالضرورة أن هذه الاتجاهات لم تستخدم من قبل ، وإنما هو يشتمل في معناه ودلالاته على إحياء بعض المداخل والأطر والمفاهيم النظرية التي كانت مستخدمة من قبل وتم تجاوزها لأسباب تعزى – ولو جزئيا – إلى التغيرات المعرفية والتحولات الفكرية في حقل السياسة المقارنة عموماً ، وفي مجال الدراسات السياسية الإفريقية على وجه الخصوص .

ولا تعني حداثة صدور دراسة معينة أنها تعبر بالتبعية عن اتجاه حديث ؛ والدليل على ذلك الطبعة الثالثة من كتاب ناعومي خازان وزملائها عن «السياسة والمجتمع في إفريقيا المعاصرة» والتي صدرت عام ١٩٩٩ ، وكذلك الطبعة الثالثة من كتاب وليم توردوف عن «السياسة والحكم في

إفريقيا» والتي صدرت عام ١٩٩٧ .[٥]

القضية الثانية : ترتبط بالتساؤل حول وجود نظرية عامة أو حتى جزئية للنظم السياسية الإفريقية؟ وموقع مثل هذه النظرية - إن وجدت - ضمن النظرية العامة للنظم السياسية كما تطورت في حقل السياسة المقارنة؟ ولا شك أن ذلك يطرح حدود العلاقة بين الخاص والعام في دراسة السياسة الإفريقية ؛ فكثير من الدراسات ركزت في البداية على حالات بعينها بغية استخلاص النتائج العامة . وطرح البعض الآخر إشكالية التعميم في الدراسات الإفريقية استناداً إلى واقع التعدد والتنوع الذى تشهده القارة . وعليه فإن البعض يرى بوجود نظم سياسية في إفريقيا وليس نظماً سياسية إفريقية . بيد أننا من واقع رصد وتحليل الأدبيات الرئيسية المعتبرة في حقل الدراسات السياسية الإفريقية عامة ، وجدنا أن هناك ملامح وخصائص مشتركة تمثل اتجاهات أساسية لتطور النظم السياسية الإفريقية منذ مرحلة ما بعد الاستقلال . كما أن وصف «الإفريقية» للنظم السياسية يؤكد على بعد الخصوصية ؛ أي أن الدراسة تأخذ بعين الاعتبار المخزون الثقافي والحضاري الخاص بإفريقيا .

القضية الثالثة : تتعلق بالنطاق الجغرافي الذي تمثله هذه النظم ، إذ إنه على الرغم من التحديد القاري لإفريقيا كمكان إلا إنها كمفهوم خضعت لتأويلات وتحديدات متباينة ، فعلى مستوى النطاق الجغرافي تم الحديث عن إفريقيا جنوب الصحراء Africa South of the Sahara & Sub-Saharan Africa لتشمل كافة دول القارة باستثناء الدول العربية المطلة على البحر المتوسط . وبرز في هذا السياق أيضاً مفهوم «إفريقيا المدارية» Tropical Africa ليعطي نفس الدلالة في التحديد وإن استثنى منه جنوب إفريقيا لأسباب ترتبط باختلاف الخبرة التاريخية . وطبقاً للمنظور الثقافي والأثنوجرافي تم التمييز بين إفريقيا السوداء (الزنجية) Black Africa وإفريقيا العربية ، وذلك في محاولة وضع الثقافتين العربية والإفريقية في موقع التصادم والمواجهة . ولم يكتف هذا المنظور الفسيفسائي عند هذا الحد بل إنه استند إلى اختلاف الخبرات الاستعمارية للتمييز بين المناطق والأقاليم

الإفريقية المختلفة ، فهناك إفريقيا الفرنكفونية ، وإفريقيا الانجلوفونية ، وإفريقيا اللوزيفونية .

وأياً كان الأمر ، فإن منظمة الوحدة الإفريقية - منذ نشأتها عام ١٩٦٣ باعتبارها تجسيداً للحركة الإفريقية الجامعة - ركزت على المنظور القاري في تعريفها لإفريقيا ، وإن أقرت بوجود تمايزات إقليمية بينية على أساس الوحدة من خلال التنوع . وتتبنى هذه الدراسة ذلك المنظور الجامع ، وإن استثنت من التحليل إفريقيا العربية لأسباب عملية وإجرائية .

القضية الرابعة والأخيرة : تطرحها إشكالية الدولة في إفريقيا ؛ إذ إن الدولة تمثل الوعاء الأكبر الذى يضم بين جنباته النظام السياسي . ونظراً للمشكلات التي تعاني منها الدولة الإفريقية ما بعد الكولونيالية سواء من حيث تآكل مصادر شرعيتها ، أوتهديد وجودها العضوي ذاته ، فقد خلط البعض بين مدخل «الدولة» ومدخل «النظام» Regime & system في دراسة السياسة الإفريقية . وعليه فإننا نعتبر أزمة الدولة الإفريقية الراهنة وتجاوزها من قبل بعض الاتجاهات الفكرية الحديثة لدراسة النظام وغيره من المفاهيم ، مثل : الحكم والمجتمع المدني إحدى القضايا المحورية التي نتعامل معها في هذه الورقة[٦] .

وتأسيساً على القضايا والملاحظات السابقة ، فإن الدراسة تعرض للاتجاهات الحديثة في دراسة النظم السياسية الإفريقية من خلال المستويات والمحاور الأربعة التالية :

١ - المداخل والأطر النظرية .

٢ - المفاهيم النظرية والقضايا الأساسية .

٣ - إشكاليات التنمية السياسية في عصر العولمة .

٤ - التقاليد العربية في دراسة النظم السياسية الإفريقية .

الفصل الأول
المداخل والأطر النظرية
لدراسة النظم السياسية الإفريقية

لا يمكن للباحث أن يدرس التطور الذى لحق بالاقترابات والأطر النظرية المستخدمة في دراسة النظم السياسية الإفريقية بمعزل عن التطور العام الذى شهده حقل السياسة المقارنة منذ الثورة السلوكية . فقد تبلورت مجموعة من المفاهيم والمداخل الجديدة ، مثل : التنمية والتحديث ، والتحليل الطبقي ، والتبعية ، وذلك من أجل فهم حقيقة التطور العام الذى تشهده بلدان الجنوب . على أنه منذ نهاية أعوام الثمانينات تم تجاوز هذه المداخل التي اعتبرت غير ملائمة لفهم التحولات الجديدة التي شهدتها بلدان الجنوب[٧] . ومن أبرز الأطر والمداخل النظرية الحديثة التي تم تطويرها نجد ثلاثة منها على قدر كبير من الأهمية وهي : مدخل التحول الديمقراطي والانتقال من النظم التسلطية ، ومدخل الإقتصاد السياسي الجديد والتكيف الهيكلي ، ومدخل العولمة الجديدة . وعلى الرغم من الترابط النظري والواقعي بين هذه المداخل - كما سوف نرى لاحقاً - فإن لكل منها أطروحاته النظرية التي قدمها لفهم النظم السياسية . ويمكن من خلال تحليل الأدبيات الحديثة في دراسة النظم السياسية الإفريقية أن نضيف مدخلاً رابعاً هو إدارة الصراعات الإثنية .

١ - التحول الديمقراطي:

يمكن القول - بصفة عامة - أن النظم السياسية الإفريقية شهدت تحولات متسارعة وملموسة في نهاية عقد الثمانينيات من القرن الماضي ؛ إذ إنه خلال الفترة من ١٩٨٨ وحتى عام ١٩٩٢ ، وفي أعقاب أعمال احتجاج

جماهيرية وضغوط دولية قامت (٣٣) دولة إفريقية جنوب الصحراء بتقديم ضمانات لاحترام الحقوق المدنية ، بل إنه بحلول عام ١٩٩٤ شهدت (١٦) دولة من هذه الدول انتخابات تعددية وتنافسية ، وهوما دفع البعض إلى وصف تلك الظاهرة - كما ذكرنا أنفاً - بأنها تمثل «موجة الاستقلال» أو «التحرر الثاني» لإفريقيا[٨] .

وبعد مرور أكثر من عقد من الزمان على بداية عملية التحول الديمقراطي في إفريقيا ، يرى كثير من الباحثين أن النتائج غير واضحة ؛ فثمة تزايد نحو العنف للوصول إلى السلطة أو المحافظة عليها ، ومثال ذلك ما حدث في النيجر ، وبوروندى ، والكونغو الديمقراطية ، والكونغو برازفيل . أضف إلى ذلك إن بعض الدول الإفريقية لا تزال تعاني من أعمال العنف والصراع الداخلي مثلما هو الحال في سيراليون ، والسودان ، والصومال ، وأنجولا ، ورواندا ، وبوروندي ، والكونغو . ولا يخفى أن الآثار المترتبة على هذه التحولات العنيفة مدمرة لمكانة إفريقيا في النظام الدولي الجديد ، وتدفع إلى التشاؤم حول المستقبل ، بل إنها تدفع بكثير من الأفارقة إلى الاعتقاد بأن الديمقراطية هي مجرد مسألة ترفيه ، وأن المطلوب هو نمط إفريقي من الديمقراطية الشعبية يختلف تماماً عما هو متعارف عليه في الغرب الرأسمالي .

وتشير بعض دراسات التحول الديمقراطي في إفريقيا إلى أن نظام الحزب الواحد تم استبداله بأحزاب صغيرة غير ديمقراطية الطابع ، يمثل بعضها مصالح «الطبقة السياسية الجديدة» . وتحرص هذه النخب الجديدة أو الذئاب الصغيرة Young Wolves على تكديس الثروة والحصول على السلطة مثل الجيل القديم من النخب الإفريقية الحاكمة ، بل إنه في بعض الحالات استمر بعض رموز النظام القديم تحت عباءة الديمقراطية الفضفاضة[٩] .

واستناداً إلى ما سبق ، فقد أضحت الأطر والمداخل والمفاهيم النظرية المرتبطة بعملية التحول الديمقراطي تسيطر على كثير من اتجاهات دراسة النظم السياسية الإفريقية ، وهو ما جسدته العديد من الدراسات العلمية التي تناولت ظاهرة «الدمقرطة» في إفريقيا من مختلف أبعادها . ويمكن أن

نشير إلى العناصر الأساسية في اتجاهات الدراسة والتحليل للنظم السياسية الإفريقية من خلال منظور الديمقراطية على النحو التالي :

* استمرار المناظرة حول طبيعة النظام الديمقراطي الأمثل لإفريقيا . وعلى الرغم من أن تلك المناظرة قديمة العهد - وأثيرت لأول مرة خلال مرحلة تصفية الاستعمار - فإنها اكتسبت أبعاداً جديدة مع تغير طبيعة النظام الدولي ، والتبشير بمقولات نهاية التاريخ ، وانتصار المشروع الليبرالى الغربي[١٠] . ويسيطر على هذه المناظرة اتجاهان رئيسيان : أولهما الاتجاه الليبرالي الجديد الذي يرى ضرورة توافر مجموعة من المرتكزات الأساسية لتحقيق تطور ديمقراطي حقيقي في إفريقيا ، ومن ذلك : احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ، والمساءلة والشفافية في الشؤون العامة ، وإعلاء حكم القانون والدمقرطة ، ولا مركزية صنع القرار ، وحرية الأسواق ، والإصلاح الاقتصادي ، وإنهاء مجالات الهيمنة والنفوذ من قبل الدولة في شتى المجالات[١١] . وثانيهما الاتجاه الحضاري الإفريقي المناهض لقوى العولمة والليبرالية الجديدة ؛ إذ يرى أصحاب هذا الاتجاه أنه لا سبيل لنهضة إفريقيا سوى بانكفائها على الذات والعودة إلى تقاليدها الحضارية التي تؤكد على المشاركة الشعبية في جهود التنمية ، وتستند هذه الرؤية على التقاليد الديمقراطية الإفريقية التي كانت سائدة قبل قدوم الاستعمار الأوروبي . ويعيد هذا الاتجاه نفس خبرة ما بعد الاستقلال حينما طرح جدل نظرى بشأن «الاشتراكية الإفريقية» بحسبانها بديلاً إفريقياً حقيقياً للتنمية والديمقراطية[١٢] .
* استخدام العديد من المصطلحات والمفاهيم للتعبير عن حقيقة التغير والتحول في النظم السياسية الإفريقية منذ نهاية أعوام الثمانينيات ، فقد اهتم البعض بدراسة عملية التحول من التسلطية Authoritarianism إذ يتم التركيز على خطوات ومراحل التحول من الحكم التسلطي . واهتم بعض ثان - مثل جون كلارك - بالتحولات الأساسية التي شهدتها كثير من الدول الإفريقية ولاسيما في المجال الدستوري ، وأطلق على هذه

العملية اسم «الإصلاح السياسي»[١٣] Political Reform . ولا يخفى أن استخدام هذا المفهوم يعنى – من وجهة نظر هؤلاء – أن عملية التحول التي تشهدها النظم السياسية ليست بالضرورة دائمة الاتجاه صوب الأمام . ويميز بعض ثالث بين التحول نحو الليبرالية Liberalization وبين التحول نحو الديمقراطية Democratization ، وإن كان هناك من يستخدم مفهوم التطور الديمقراطي Democratic Development لوصف هذه التحولات .

وأياً كان الأمر ، وعلى الرغم من اختلاف التوجهات الفكرية والأصول المعرفية التي ينطلق منها كل باحث في الشؤون الإفريقية ، فإن هذه المفاهيم – آنفة الذكر وغيرها – إنما تعبر عن عملية التحول التدريجي التي شهدتها النظم السياسية الإفريقية ، وتتمثل ملامحها في إجراء انتخابات تعددية ، وإنشاء أحزاب سياسية ، والقيام بإصلاحات دستورية ، وذلك بغض الطرف عن جدوى وعمق هذه الإصلاحات في المجتمعات الإفريقية .

* تقديم إطار تفسيري لديناميات التحول الديمقراطي في النظم السياسية الإفريقية ، وقد ركز هذا الإطار على القضايا التالية :

(أ) تحليل العوامل الداخلية والخارجية التي تشكل بنية التحول الديمقراطي ؛ إذ تم التركيز على الضغوط الشعبية الداخلية والمشروطية السياسية المفروضة من الخارج[١٤] . ويلاحظ أن هذه العوامل قد أعطيت أوزاناً نسبية مختلفة بحسب التوجه الفكري لكل باحث على حدة ، وكذلك بحسب طبيعة عمليات التحول الديمقراطي في كل حالة أيضاً .

(ب) تحديد أنماط التحول ومساراته في النظم السياسية الإفريقية[١٥] ، وتكاد تتفق معظم أدبيات التحول الديمقراطي على الأنماط السبعة الآتية : المؤتمر الوطني ، التغيير الحكومي عبر الانتخابات الديمقراطية ، والتحولات الانتقائية بشكل اتفاقي بين النخبة الحاكمة ، والتحول الموجه من أعلى ، والإصلاحات التدريجية ،

والتحول المشروط ، والعصيان المسلح المفضي إلى إجراء انتخابات تعددية .

* الاهتمام بتحليل عملية تعزيز التحول الديمقراطي Consolidation في إفريقيا وتقويمها ، ويلاحظ أن عملية التقويم اشتملت على بعدين أساسيين ، **أولهما** : إبراز ومناقشة التحديات التي تواجه التحول ، مثل : طبيعة المجتمع المدني في إفريقيا ، وحقيقة العلاقات المدنية العسكرية ، والصراعات الإثنية ، والتردي الاقتصادي ، والتهميش في ظل تحديات العولمة . . . الخ[١٦] . **وثانيهما** : يتمثل في طرح رؤى استشرافية لمستقبل التحول في إفريقيا ، ويمكن في هذا السياق أن نميز بين اتجاهات فكرية حدية تعكس نفس الثنائية التي تسود بين التيارين التشاؤمي والتفاؤلي في دراسة الأزمة الإفريقية الراهنة[١٧] . ومع ذلك ، فإنه باستثناءات محددة يكاد يتفق تيار «الدمقرطة» في دراسة النظم السياسية الإفريقية على أن التحولات التي شهدتها هذه النظم أفضت إلى إقامة نظام أطلق عليه ريتشارد جوزيف اسم «الديمقراطية الافتراضية»[١٨] Virtual Democracy . ويتسم هذا النظام بوجود مؤسسات وممارسات ديمقراطية غير حقيقية في جوهرها ، إذ تسعى النخب الحاكمة من خلالها إلى تلبية أو الاستجابة للشروط التي أملتها طبيعة المرحلة التي أعقبت انتهاء الحرب الباردة .
* تعدد الاقترابات النظرية والمنهاجية المستخدمة في دراسة «الدمقرطة» في إفريقيا . ويمكن في هذا السياق الإشارة إلى الاقترابات التي تركز على العوامل الداخلية في مواجهة تلك التي تركز على العوامل الخارجية أو الدولية في تفسير التحول من جهة ، والاقترابات السياسية في مواجهة الاقترابات الاقتصادية من جهة أخرى[١٩] . وقد طور براتون وفإن دى وال ما يسمى «الاقتراب السياسي المؤسسي» ؛ إذ يتم التركيز على الخصائص المؤسسية للنظم السياسية التي تسبق عملية التحول ، وكذلك أنماط السلوك السياسي أثناء التحول .

ومن الناحية المنهاجية نستطيع أن نميز بين اتجاهات ثلاثة في دراسة

«الدمقرطة» : أولاً : اتجاه دراسة الحالة ويتم التركيز على خبرة التحول في دولة واحدة ، ومناقشة كافة أبعادها من حيث ديناميات التحول ونتائجه . وعلى سبيل المثال فقد خصصت مجلة Africa Today أحد أعدادها لبحث عملية التحول الديمقراطي في كينيا ومستقبلها . وقد درس ريتشارد ساند بروك عمليات التحول في ست حالات هي : غانا ، ومالي ، والنيجر ، وزامبيا ، وتنزانيا ، ومدغشقر . ويأتي في هذا السياق - أيضا - دراسة كل من ماي وماسي عن تقويم تجربة التحول في تشاد[٢٠] . وثانياً : الاقتراب الكمي والاعتماد على المؤشرات.. ولعل من أبرز الدراسات التي تمثل هذا الاقتراب دراسة براتون ودي وال ؛ إذ قاما بجمع بيانات عن (٤٧) دولة إفريقية جنوب الصحراء باستخدام (٩٩) متغيراً ، وقسمت هذه البيانات إلى جزأين : يضم الأول بيانات عن خصائص النظم السياسية منذ الاستقلال وحتى ٣١ ديسمبر ١٩٨٩ . أما الجزء الثاني فيشير إلى ديناميات التحول طيلة خمس سنوات فقط (١٩٩٠ - ١٩٩٤) . وقد تم تحديد عملية تحول النظام إجرائياً بواسطة ثلاثة مفاهيم ، هي : الاحتجاج الشعبي ، والليبرالية السياسية ، والديمقراطية[٢١] . وثالثاً : الاقتراب الدستوري : وعلى الرغم من قدم هذا الاقتراب في دراسة علم السياسة ما قبل السلوكي ، فإن بعض التيارات الفكرية في دراسة ديناميات التحول النظمي ركزت على المدخل الدستوري وتحقيق الإصلاحات الدستورية . ولعل من أبرز الدراسات التي تمثل هذا الاقتراب دراسة Mbako الذى استخدم فيها مصطلح «الهندسة الدستورية» Constitutional Engineering في دراسة التحول[٢٢] .

وعلى ضوء ما سبق يمكن القول : إن اتجاه التحول الديمقراطي في دراسة النظم السياسية الإفريقية - وبغض النظر عن طبيعة الانحيازات الفكرية والأيديولوجية - يطرح مجالات اهتمام جديدة في دراسة التحول ، كما أنه أعاد الاعتبار لبعض القضايا التي أهملت أو احتلت مكانة دنيا في الأجندة البحثية عند دراسة النظم السياسية الإفريقية ومن ذلك :

- إعادة الاهتمام لمفهوم الدستورية والحكم الدستوري ؛ وذلك بعد إهمالها في عهد الحزب الواحد أو الحكم العسكري أو النظم التسلطية الأخرى

غير الحزبية .

- تصاعد الاهتمام بدراسة المجتمع المدني باعتباره ممثلاً للكفاح الشعبي في مواجهة التسلطية السياسية .
- إحياء الدور الذي تقوم به البرلمانات بعد سنوات طويلة من التهميش ، فقد أضحت البرلمانات - منذ مطلع أعوام التسعينيات - المؤسسات المحورية في كثير من أنظمة الحكم الإفريقية .

٢ - الاقتصاد السياسي والتكيف الهيكلي:

لقد طرحت برامج وسياسات التكيف الهيكلي في إفريقيا على نطاق واسع منذ أوائل الثمانينيات ، وذلك بعد أن عانت الاقتصاديات الإفريقية من أزمات تراكم طاحنة ، ولم تقتصر مظاهر هذه الأزمات على الانخفاض المتسارع في معدلات النمو والإنتاجية في القطاعات الزراعية والصناعية ، وإنما امتدت لتشمل ارتفاع معدلات التضخم وزيادة أعباء الديون ، وتردي البنية الأساسية ، وانخفاض الدخل الحقيقي لكل فرد ، بالإضافة لمظاهر أخرى[٢٣] . وقد هدفت برامج الإصلاح التي طرحت تحت ضغط الجهات المانحة ، وتم تنفيذها بإشراف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، إلى تحقيق الاستقرار للاقتصاديات الإفريقية ، وإعادة هيكلة أساس التراكم الرأسمالي ، ودفع عجلة النمو الإقتصادي (وذلك بحسب مؤيدي هذه البرامج) . بيد أن تأثيرات برامج التكيف الهيكلي ليست قاصرة على الإقتصاد فقط ، وإنما تشمل كافة قطاعات المجتمع ، الأمر الذى جعلها موضوع جدل نظري واسع النطاق ، كما أنها أضحت تمثل مدخلاً هاماً لدراسة النظم السياسية الإفريقية ولاسيما فيما يتعلق بقضايا الإنجاز والتنمية[٢٤] . ويمكن من خلال متابعة الأدبيات الخاصة بالاقتصاد السياسي للإصلاح الاقتصادي في إفريقيا أن نميز بين التيارات والمواقف الفكرية المتباينة ، وذلك على النحو التالي[٢٥] :

(أ) يرفض البعض وجود ليبرالية إقتصادية حقيقية في إفريقيا ؛ إذ أن الأمر لا يتعدى - وباستخدام تعبير كلافام Clapham - إكراه إفريقيا على

تطبيق تكنولوجيا ذات مصداقية عالمية[٢٦] . وقد ذهب بعض الدارسين إلى القول بأن «أي تحليل منطقي ومعقول لعملية التكيف في إفريقيا – حتى الآن – يوصل إلى نتيجة واحدة مفادها : أن هذه العملية فشلت في إرساء دعائم نموحقيقي وتنمية مستدامة[٢٧] .

(ب) يجادل بعض الدارسين في أن معظم الحكومات الإفريقية غير قادرة أو على الأقل غير مستعدة لتوفير المتطلبات الأساسية اللازمة لإنجاح استراتيجيات الإصلاح الإقتصادي ، ومع ذلك فإن هذه الحكومات – وفقا لمنطق المشروطية – مكرهة على انتهاج هذه الاستراتيجيات[٢٨] . وأياً ما كان الأمر ، فإن سياسات التكيف تؤدي – لا محالة – إلى التأثير على الوظيفة التوزيعية للنظام السياسي في إفريقيا ، ومن ثم قد تفضي إلى إضعاف قدرته على حشد الموالين له .

(جـ) يلاحظ أن أكثر الجوانب إثارة للجدل في برامج التكيف تلك المرتبطة بالشروط الأساسية الواجب تنفيذها قبل الحصول على القروض من البنك والصندوق الدوليين . ومن أبرز تلك الشروط : تخفيض قيمة العملة الوطنية ، وتخفيض الإنفاق العام بشكل كبير ، وإلغاء الدعم على السلع والخدمات الأساسية ، وفرض رسوم على كثير من السلع والخدمات الاجتماعية ، وتحرير الصادرات والواردات ، وخصخصة المشروعات العامة حتى تلك التي تحقق أرباحاً . وعليه فقد ظهر اتجاه فكري قوي يعارض هذه السياسات ، ويرى أنها مجرد محاولة لإعادة جدولة ديون الدول الإفريقية ، وذلك على حساب الجماهير التي ستدفع الثمن باهظاً من خلال الآثار السلبية للاشتراطات المتضمنة في هذه السياسات والمشار إليها آنفاً[٢٩] .

وثمة من يصف عملية فرض شروط التكيف الهيكلي من جانب مؤسسات بريتون وودز Bretton Woods على الدول الإفريقية بأنها بمثابة علاقة استعمارية جديدة ، ولا يخفى أن مثل هذا الاتجاه يلقي باللوم في تخلف إفريقيا وأزمتها الاقتصادية الراهنة على الغرب . وطبقاً لأوسايوكلي فإن «الفوضى الإقتصادية في إفريقيا ليست من صنع الأفارقة أنفسهم ، وإنما

هي من صنع الغرب الإمبريالي ، وإذا قدر للعدل أن يأخذ مجراه ، فإن على الغرب أن يتحمل مسؤوليته ويصلح ما أفسدته يداه»[٣٠] .

ويمكن أن نرجع الجدل الفكري والنظري السائد بشأن برامج التكيف الهيكلي وآثارها المختلفة على المجتمع الإفريقي إلى وجود مدرستين فكريتين هما : مدرسة الإقتصاد السياسي الليبرالي الجديد أو الاختيار العام ، ومدرسة الإقتصاد السياسي الراديكالي . ولعل تباين المواقف والاتجاهات يعزى في كثير من جوانبه إلى فهم هاتين المدرستين لمصادر وأسباب الأزمة الإفريقية ، ودور النظم السياسية الإفريقية في عملية التنمية .

أولاً: مدرسة «الاقتصاد السياسي» الليبرالي الجديد / الاختيار العام

يتبنى كثير من المستفرقين - ولاسيما المتمركزين منهم في جامعات أمريكا الشمالية - منظور الاقتصاد السياسي الجديد في دراسة قضايا التنمية الإفريقية[٣١] ، ويقوم هذا المنظور على افتراض محوري مفاده : أن الديمقراطية والليبرالية الاقتصادية وجهان لعملة واحدة . ويعزى هذا المنظور في جذوره الأولى إلى الموقف القائل بأن الديمقراطية الليبرالية وحرية الأسواق يرتبطان معاً برباط وثيق ، وقد أعيد التأكيد على هذا الموقف في أدبيات ما بعد الحرب الباردة .

وينظر أصحاب هذه المدرسة إلى الدولة الإفريقية ما بعد الكولونيالية باعتبارها المسؤولة عن الأزمات السياسية والاقتصادية التي تسود إفريقيا ؛ فقد فشلت هذه الدولة في إنجاز وظيفتها التنموية ؛ وذلك لأسباب متنوعة مثل : تدخلها المكثف وغير الإنتاجي في العمليات الاقتصادية الداخلية وتقييدها لقوى السوق والقطاع الخاص ، وترهلها الإداري والبيروقراطي ، وهيمنة شبكة من المنتفعين ، وتحالف حضري على أجهزتها المختلفة في مواجهة القطاع (الإنتاجي) الريفي ، ومركزيتها المفرطة وعدم تشجيعها للمبادرات الخاصة المحلية ، وهيمنتها على القطاعات الاقتصادية الرئيسية في المجتمع .

ويأتي في قلب التحليل الليبرالي الجديد للأزمة الإفريقية وصف الدولة

بأنها هشة وفاسدة وأبوية ، ومثل هذه الأوصاف تخدم الصورة الذهنية السائدة عن الدولة الإفريقية باعتبارها سبب الفشل الإقتصادي . وقد استغل البنك الدولي هذه الصورة للتأكيد على أن الدولة في إفريقيا غير فعالة وغير شرعية[٣٢] .

ثانياً: مدرسة الاقتصاد السياسي الراديكالي:

على عكس ما ذهب إليه أصحاب الرؤية الليبرالية الجديدة في دراسة الاقتصاد السياسي ، فإن أصحاب الرؤية الراديكالية يرون عدم ضرورة تلازم مسار التكيف الهيكلي في المجال الاقتصادي والحكم الديمقراطي في المجال السياسي . وقد عبر عن هذا الموقف كتاب مختلفون يجمعهم الإطار الراديكالى الفضفاض[٣٣] ؛ فهناك من ينظر إلى الطبيعة القمعية لحزمة برامج التكيف باعتبارها نابعة أساساً من نموذج الإصلاح الليبرالي الجديد . ويرى بعض آخر أن عدم شعبية برامج التكيف الهيكلي وفشلها في تحقيق فوائد ملموسة للمواطنين ، إنما أدى إلى زيادة الطبيعة التسلطية لنظم الحكم في الدول الإفريقية ، والتي اتسمت دوماً بهذه الصفة سواء خلال العهد الاستعمارى أو ما بعده في سنوات الاستقلال .

والأكثر من ذلك أن هناك من أقام علاقة إرتباطية بين التكيف الهيكلي والتسلطية السياسية ؛ من خلال التركيز على الاستراتيجيات السياسية للصندوق والبنك الدوليين في بداية تطبيق هذه البرامج في إفريقيا ؛ إذ إن تلك الاستراتيجيات تنطوي على انحياز واضح للأنظمة التسلطية التي كان من المعتقد أن تكون قادرة على تطبيق قواعد وشروط التحول إلى اقتصاد السوق بصرامة شديدة . وفي بعض الحالات فإن هذه الأنظمة استخدمت بعض عوائد الإصلاح لمقاومة الضغوط الشعبية المطالبة بالديمقراطية[٣٤] .

وعلى أية حال ، يذهب كل من باترك شابال وجان باسكال ديلوز إلى القول بأنه قد تمت «أفرقة» التكيف الهيكلي ، بحيث تم تطويعه لخدمة النظم الأبوية[٣٥] . وعليه فإن فشل التكيف الهيكلي قد لا يعزى بالضرورة إلى عيوب خططه وبرامجه – على الرغم من كثرتها – وإنما يرتبط بنجاح النخب

الحاكمة في التكيف مع سياسات التكيف ، وذلك من خلال أسلوبين أساسيين ، أولهما : أنه وفر للنخب الحاكمة ذريعة خارجية يعزى إليها السبب في الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تعاني منها المجتمعات الإفريقية ، فإذا كان سبب الفقر والتخلف من قبل يرجع إلى تراث الحكم الاستعماري ، والاستعمار الجديد ، والإمبريالية ، فإن المطالب والشروط التي يفرضها الصندوق والبنك الدولي - اليوم - هي المسؤولة عن الظروف الاقتصادية المتردية التي تعاني منها الدول الإفريقية . ثانيهما : أن التكيف أعطى النخب الحاكمة وسيلة مناسبة للحصول على المساعدات الخارجية ؛ وذلك في حالة استجابتهم لشروط ومتطلبات الإصلاح الاقتصادي والسياسي .

٣ - العولمة:

إن التحولات الكبرى التي دفعت بها تيارات العولمة الجديدة - منذ بداية العقد الأخير من القرن الماضي - قد اتخذت تعبيرات فكرية معينة ، مثل : النظام العالمي الجديد ، والقول بكل النهايات : نهاية التاريخ ، ونهاية الأيديولوجيا ، ونهاية الدولة القومية ، وهلم جراً . وقد خضعت العولمة لجدل فكري واسع النطاق حيث نظر إليها البعض باعتبارها أمركة العالم (العولمة = الأمركة) ، في حين نظر إليها البعض الآخر على أنها تشير إلى الأهمية المتزايدة للسوق العالمي ، بيد أن نفراً غير قليل من الباحثين يضفي على المفهوم طابعاً أيديولوجياً صريحاً حينما يصفها بأنها تجسيد لواقع ثقافي وأيديولوجي معين ، ألا وهو انتصار قيم السوق والليبرالية السياسية (الديمقراطية + السوق) .[٣٦]

ويلاحظ أن المنظور الإفريقي الخاص بالعولمة يعبر عن مواقف ومشاعر مختلطة ، وربما يعزى ذلك في رأى البعض إلى عوامل أربعة أساسية : **أولها** : أن تجليات العولمة ظهرت في سياق أزمة أوروبا الشرقية ، وعليه فقد نظر إليها باعتبارها أيديولوجية الانتصار . **وثانيها** : أن العولمة الجديدة جاءت وسط الهجوم الحاد على برامج التكيف الهيكلي ، وسعي المدافعين عنها إلى

شرح تجارب التنمية الآسيوية الناجحة باعتبارها نتاج رؤية رأسمالية جديدة للرأسمالية العالمية . **وثالثها** : دور اليابان في المثلث الرأسمالي الجديد (أمريكا الشمالية + أوربا + اليابان) الذي كرس الإيمان لدى الكثيرين بحتمية العولمة . **ورابعها** : أن تكنولوجيا المعلومات و«أمركة» السياسة الدولية من خلال المشروطية السياسية وأيديولوجية التحول الديمقراطي أفضت إلى وحدة العلاقة بين الإقتصاد والسياسة .

ويمكن القول : إن أولى المحاولات التي نظرت إلى العولمة من منظور إفريقى خالص جاءت من سمير أمين الذى استمر في نهجه الناقد للنظام الرأسمال العالمي . كما أن كلود ايك ناقش من جانبه طبيعة النظام الدولي في سياق التهميش المتزايد لإفريقيا ، ويحاجج ايك بأن الغرب لم يعد بحاجة إلى المواد الخام الإفريقية نظراً لتطويره بدائل صناعية لهذه المواد .

وأيا كان الأمر ، فإن العولمة أضحت تشكل إحدى الاتجاهات الحديثة في دراسة النظم السياسية الإفريقية ، ويمكن من الناحية المعرفية والمنظورية أن نميز بين ثلاثة اقترابات أساسية تتنازع السيادة على دراسة العولمة إفريقيا[٣٧] : أول هذه الاقترابات يمكن أن نطلق عليه «**الاقتراب الدفاعي**» ، والذى يرى في العولمة أفقاً عصرياً لا يمكن تجاوزه أو تجاهله . ويرجع هذا الإطار التحليلي إلى بداية أعوام الثمانينيات بعد فشل تجارب الديمقراطية الاجتماعية والعودة إلى الأيديولوجية الليبرالية الجديدة . وطبقاً لهذا الاقتراب يعد الأفراد والأسواق محور عملية الانتقال إلى الحداثة . وعليه فإن أصحاب هذا الاتجاه المدافع عن تيارات العولمة الجديدة يرون أن تدخل الدولة قد قلص – بشكل مستمر – من حرية الأفراد وإبداعاتهم في شتى المجالات ؛ الأمر الذى يعنى أن الأسواق وحدها هي القادرة على إطلاق العنان للمبادرات الخاصة بالأفراد والتنظيمات الاجتماعية .

وينظر الاقتراب الثاني – الذى يوصف بأنه وظيفي – إلى العولمة باعتبارها نتاج التطور الحديث في الرأسمالية العالمية ، ورغبة قوى الاحتكار الرأسمالي الكبرى في تجاوز تنظيمات وترتيبات الدولة القومية . ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن تحرير اقتصاديات دول الهامش يؤدي إلى زيادة

تهميشها في النظام الدولي ، كما أن تحرير التجارة يؤدي إلى الإضرار بالاقتصاديات الوطنية من حيث ارتفاع معدلات البطالة وانتشار الفقر في المجتمع . وعليه فإن الخلاص الوحيد أمام هذه الدول يتمثل في العودة إلى الدور التقليدي للدولة والتمسك بالهوية القومية .

أما الاقتراب **الثالث** فإنه يركز على تبعات ظهور العالم الافتراضي الذى خلقته تكنولوجيا المعلومات والاتصال ، وهذا الواقع الجديد سوف يحرر الفاعلين والعمليات الإقتصادية من عبء وإشكاليات الحدود والحواجز القائمة بين الدول القومية ، كما أن الفضاء الإلكتروني سوف يتخذ طابعاً محلياً في شتى أنحاء المعمورة عبر فروع الشركات متعددة الجنسيات والموظفين والخبراء والتجار .

وتفصح دراسة أدبيات العولمة وتأثيراتها على قضايا النظم السياسية الإفريقية عن وجود أربعة ملامح أساسية :

أولاً : العولمة ودراسة قضايا التنمية : فالعولمة في تجلياتها الإقتصادية تعني بروز تقسيم عمل جديد للاقتصاد الدولي الذى لم يعد يخضع للرقابة التقليدية ، ولم يعد يؤمن بتدخل الدول في نشاطه وخاصة فيما يتعلق بانتقال السلع والخدمات . وقد ركزت الأدبيات على دراسة آثار الجات ومنظمة التجارة العالمية في تهميش القارة الإفريقية . بل إن بعض الباحثين – في هذا السياق – قد أقام علاقة إرتباطية بين العولمة – باعتبارها مشروعاً غربياً للهيمنة – وبين سياسات التكيف الهيكلي التي تفرضها مؤسسات بريتون وودز على إفريقيا(٣٨) .

ثانياً : العولمة ودراسة التحول الديمقراطي : إذ أفضى تيار العولمة إلى التبشير بقيم الليبرالية السياسية القائمة على التعددية واحترام حقوق الإنسان . ومن هنا ركز البعض على دراسة قضايا التحول الديمقراطي في إفريقيا من منظور العولمة ، بيد أنه يمكن الإشارة في هذا السياق إلى عدد من المواقف المتمايزة ، يربط أولهما بين العولمة وعدم جدية التحولات الديمقراطية في إفريقيا ، وربما يعزى ذلك إلى

ازدواجية المعايير الدولية ، كما أنه يرتبط بشكل أو بآخر بالمصالح الغربية[٣٩] . أما الموقف الثاني فإنه يناقش الآثار المترتبة على تراجع دور الدولة في كافة المجالات ، وهو الأمر الذى دفع البعض إلى إعلان موت الدولة بشكلها التقليدى . ويركز الموقف الثالث على دراسة تأثير العولمة على قضايا سياسية بعينها ، مثل : دعم المجتمع المدني ، وتعزيز مفهوم الحكم الصالح[٤٠] .

ثالثاً : **العولمة ودراسة قضايا العنف والصراع في النظم السياسية الإفريقية** : فقد تم تطوير عدد من الاقترابات النظرية لتحليل وفهم الأشكال الجديدة للصراعات والحروب في إفريقيا . وعلى سبيل المثال : فإن كاري كلدور ترى أن الحروب وحالات عدم الاستقرار في إفريقيا ما هى إلا نتاج للآثار المدمرة التي تمارسها قوى العولمة على التنظيمات السياسية والاقتصادية الإفريقية .

وقد أفضى ذلك إلى تراجع السلطة المركزية في الدولة الإفريقية ولاسيما السيطرة على أدوات القهر المادى في المجتمع . كما ظهرت أشكال أخرى للسيطرة والقوة في نفس الوقت الذى تم فيه إضفاء الطابع غير الرسمي على الاقتصاد ، مما أدى إلى عدم تأمين غالبية المواطنين اقتصادياً واجتماعياً . ولعل أبرز ملامح الاستجابة السياسية لتأثيرات العولمة يتمثل في ظهور حركات وتنظيمات اثنية وعرقية ودينية تتحدى سلطة الدولة على المستوى القومي أو ما دون القومي[٤١] .

استناداً إلى هذا الاقتراب أيضاً ، فإن السياسات الإقتصادية الليبرالية التي اتبعت في الثمانينيات والتسعينيات أفضت إلى زيادة معدلات البطالة ، وسوء توزيع الموارد والدخول ، وهو ما خلق البيئة المناسبة لتزايد الجريمة ، وانتشار الفساد ، والسوق السوداء ، وتهريب الأسلحة والمخدرات . وليس بخاف أن هذا السياق هو الذى يفسر ظهور الأشكال والأنماط الجديدة من الحروب الأهلية والعنف السياسي الذى تشهده النظم السياسية الإفريقية .

وقـد تم تطوير اقـتـراب مـشـابه على يد دوفـيلد الذى ينظر إلى الصراعات باعتبارها نتاجاً لظهور استراتيجيات سياسية تعبر عن قوى وأشكال دون الدولة القومية . فالعولمة أعطت القوى المحلية الفرصة للقيام بأعمال هي من اختصاص السلطة السياسية(٤٢) . ولا مراء في أن هذا الاقتراب ينظر إلى الحرب باعتبارها عملاً يرتبط بانهيار النظم الأبوية الجديدة في إفريقيا ، كما أنه يعطى أهمية كبرى للعوامل الخارجية ، مثل : العولمة ذاتها أو تأثيراتها كسياسات التكيف الهيكلي .

رابعاً : **العولمة ودراسة التكامل القومي في إفريقيا** : على الرغم من ارتباط هذا الاتجاه بما سبقه ، إلا أن هناك تركيزاً واضحاً من جانب الأدبيات على الآثار المترتبة على العولمة في الدول الإفريقية التي تعاني من أزمة تكامل قومي(٤٣) . ويمكن تفهم مخاطر العولمة إفريقياً على ضوء أمرين هامين أولهما : ما يسمى بحق «التدخل الدولي الإنساني» في شؤون الدول الأخرى ، وثانيهما : يتمثل في مراقبة «الاضطهاد الدينى» من جانب الولايات المتحدة . وربما يرتبط ذلك بتزايد التأكيد – من جانب مؤيدى تيار العولمة – على قضية الحكم العالمي ، إذ يوجد فضاء عام كوني مع تعدد الفاعلين واختلافاتهم ما بين دول ومنظمات وجمعيات مدنية ، الأمر الذى ينال من مفهوم السيادة الوطنية بمعناه التقليدي .

٤ - إدارة الصراعات الإثنية:

على الرغم من أن مفاهيم الإثنية Ethnicity والصراعات الإثنية والعلاقات الإثنية ارتبطت بالدراسات الإفريقية منذ البداية ، فإن خبرة العقد المنصرم شهدت تطوراً ملحوظاً في إعادة التأكيد على مدخل «إدارة الصراع الاثني» Ethnic Conflict Management في دراسة النظم السياسية الإفريقية(٤٤) . ويمكن من خلال مراجعة الأدبيات الحديثة في هذا المجال أن نشير إلى التوجهات العامة التالية :

* أولاً : التأكيد على أن الصراعات الإثنية أضحت تحتل مكانة بارزة على أجندة الحقل المعرفي الجديد الخاص بإدارة الصراع سواء من حيث النظرية أو التطبيق . وعليه أضحى من الصعوبة بمكان الحديث عن صراع اثنى معين دون الأخذ بعين الاعتبار كيفية استجابته ' اولات التخفيف من حدته أوتسويته بشكل سلمي . واتساقا مع هذا التوجه أضحى التدخل الخارجي في الصراعات الإثنية مسألة تتسق مع واقع الحياة المعاصرة ؛ إذ لم يعد مقبولاً القول بأن الصراع الاثني المحتدم في دولة معينة - ولاسيما ذلك النمط من الصراعات الذى يتم التعبير عنه في شكل مواجهات عنيفة وقمعية هو شأن محلي داخلي يقتصر على أطرافه المباشرين فقط(٤٥) . وهنا تجدر الإشارة إلى التغيرات التي شهدها النظام الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، وتأكيده على المعايير الخاصة بحقوق الإنسان بالنسبة للأفراد والجماعات .

ويلاحظ أن أدبيات إدارة الصراعات الإثنية في إفريقيا ركزت على القضايا والمحاور الثلاثة الآتية ، أولها : دراسة حالات بعينها يكون الصراع الإثني فيها قد وصل حد التأثير علي وجود الدولة ذاتها ، أو أنه يهدد المصالح الحيوية لأطراف ثالثة ، أو أنه من المحتمل في مرحلة معينة أن يهدد السلم والأمن في النظام الإقليمى أو الدولي . ومن أبرز الأمثلة : حالات رواندا ، وبوروندي ، وسيراليون ، والكونغو الديمقراطية(٤٦) . **ثانيها** : تحديد أبعاد الهوية الإثنية والتأكيد على أنها - أى الأبعاد - متشابكة ومتداخلة . ويمكن الإشارة في هذا السياق إلى دراسة فيكتور لوفاين التي قدم فيها عرضاً نقدياً لاتجاهات تعريف الإثنية والصراع الاثني . **وثالثها** : الاهتمام بتحديد المشكلات الواقعية التي تواجه عمليات التدخل لتسوية الصراعات الإثنية في إفريقيا . وقد اهتم بعض الباحثين بضرورة توفير خبراء وكوادر مدربين على المهارات الاتصالية لتحقيق السلام في المواقف الصراعية(٤٧) .

* **ثانياً** : اقتراب علاقات الدولة - المجتمع في تحليل عملية إدارة الصراعات الإثنية في إفريقيا . ولعل النموذج الذى طرحه روتشيلد في كتابه يقدم

مثالاً واضحاً على هذا الاقتراب[٤٨] ؛ إذ قام بربط المظالم والشكاوى الكامنة والأنماط المختلفة للمطالب المجتمعية باستراتيجيات النظام ومخرجاته السياسة ، ولم يُغفِل روتشيلد نمط التفاعلات بين البيئة السياسية والاجتماعية وبين نمط النظام السياسي القائم . ويميز هذا الاتجاه بين نمطين للصراعات الإثنية ، أولها : يمكن إدارته في سياق العلاقات المنظمة بين الدولة والمجتمع . وثانيهما : ينجم عن انهيار العلاقة بين الدولة والمجتمع ، الأمر الذى يحتم ضرورة بذل محاولات للوساطة من جانب أطراف ثالثة لإعادة التوازن المفتقد . وعليه فإن هذا الاتجاه أشمل من سابقه الذى يقتصر فقط على دراسة إدارة الصراعات الإثنية العنيفة من خلال التدخل الخارجي .

* **ثالثاً** : اقتراب تقاسم السلطة Power Sharing في إدارة الصراعات الإثنية وغيرها من المواقف الصراعية في إفريقيا[٤٩] ؛ إذ يطالب أنصار هذا الاقتراب بضرورة التخلي عن سياسة «المنتصر يحصل على كل شيء» ، وعقلية المباراة الصفرية Zero sum game التي سادت السياسة الإفريقية منذ عهد الاستقلال . وعوضاً عن ذلك فقد نظر إلى تقاسم السلطة باعتبارها استراتيجية بديلة لإدارة الصراعات في المجتمعات الإفريقية ذات التعددية الإثنية ، وتطرح هذه الاستراتيجية حلولاً للجماعات غير الراغبة في الانفصال عن جسد الدولة ، وفي ذات الوقت تطالب بإحداث تغييرات جذرية في النظام السياسي .

وقد اتجه بعض الدارسين إلى الربط بين تقاسم السلطة وتحقيق الصيغة الفيدرالية في الحكم ، سواء على أساس إقليمي - كما هو الحال في التجربتين النيجيرية والإثيوبية - أو على أساس ثقافي غير جغرافي - كأن توجد حكومات متنافسة في الدولة الواحدة يختار الأفراد فيما بينها - كما اقترح البعض لحل مشكلة الصراع بين الهوتو والتوتسي .

* **رابعاً** : التحول الديمقراطي وأثره على الصراعات الإثنية في إفريقيا .[٥٠]

ولعل من أبرز المحاولات التي بذلت لقياس هذا العلاقة بشكل إمبريقي دراسة زريك كاي سميث . وقد توصل إلى نتيجة مفادها : أنه في

مواقف الانتقال من الحكم التسلطي تؤدى زيادة الحريات المدنية ، – أي الليبرالية السياسية – إلى احتواء الصراعات الإثنية ، وربما تخالف هذه النتيجة الافتراضات السائدة في أدبيات التحول الديمقراطي في إفريقيا .
وتأسيساً على كل ما سبق يمكن التأكيد على أمرين متلازمين ، **أولهما** : أن معظم اتجاهات دراسة الصراعات الإثنية في إفريقيا أشارت إلى أهمية المتغيرات الهيكلية والمؤسسية في فهم وتفسير الواقع السياسي المعقد في إفريقيا ، **وثانيهما** : أن الأطر والمداخل النظرية المتعلقة بالتحول الديمقراطي ، والتكيف الهيكلي ، والعولمة ، وإدارة الصراعات الإثنية مترابطة ، وتعبر عن طبيعة المرحلة المابعدية في العلوم السياسية ، ولعل كتاب ريتشارد جوزيف الموسوم «الدولة : الصراع والديمقراطية في إفريقيا» يوحي بمثل هذا الترابط .

الفصل الثاني
المفاهيم النظرية والقضايا الأساسية
في دراسة النظم السياسية الإفريقية

لقد أفضت الاتجاهات الحديثة على مستوى الأطر ، والاقترابات النظرية في دراسة النظم السياسية الإفريقية إلى استخدام مجموعة من المفاهيم النظرية التي تعبر عن إشكاليات التحول في هذه النظم . ويلاحظ أن بعض هذه المفاهيم يعتبر جديداً على التحليل السياسي المقارن مثل : الحكم Governance ، والجندر Gender الذى تجاوز مفهوم النسوية[٥١] Feminism .

كما أن البعض يعبر عن إشكالية توصيف وتصنيف النظم السياسية الإفريقية مثل مفهوم الأبوية الجديدة Neopatrimonialism . وهناك نوع ثالث من المفاهيم أعيد التأكيد عليه وتعميقه مثل : الانتخابات ، والعسكرة Militarism ، والمجتمع المدني . أضف إلى ذلك ، فإن الخبرة الإفريقية تعكس بعض ملامح الحركة التكاملية بين الحقول المعرفية المختلفة من خلال استخدام مفهوم البيئة وتطويره .

١ - الأبوية الجديدة:

لعل من أبرز المقولات الفكرية شيوعاً في توصيف النظم السياسية الإفريقية في مرحلة ما بعد الاستقلال ما عبر عنه براتون وفإن دي وال عام ١٩٩٧ بمسمى «الأبوية الجديدة»[٥٢] . ويرجع المفهوم إلى تقاليد ماكس فيبر عن السلطة الأبوية Patrimonial Authority التي ترتبط بممارسة السلطة في المجتمعات التقليدية المحدودة العدد والنطاق . وترجع سلطة الحاكم إلى مكانته الشخصية وقوته ، أما الآخرون فهم ليسوا إلا مجرد أتباع أو رعايا لا يتمتعون بأية حقوق سوى تلك التي يقررها لهم الحاكم . والسلطة في هذه

النظم ذات طابع شخصي بالغ الوضوح ؛ إذ إنها لا تخضع لأية معايير أوقوانين ثابتة . والحاكم يضمن الاستقرار السياسي عن طريق توزيع العطايا والمنافع المادية على أتباعه والموالين له(٥٣) .

ومن الجلي أن وصف هذا النمط من النظم السياسية بالأبوية الجديدة تمييزاً له عن التقاليد الفيبرية ، يلائم السياق الذي ظهرت فيه هذه النظم في إفريقيا وغيرها من دول الجنوب ؛ إذ إننا لم نعد أمام مجتمع تقليدي محدود وإنما أمام دولة حديثة ذات أبنية معقدة . ونظراً لأن الحكام لديهم قدرة على تعبئة موارد ضخمة في الدولة الحديثة ، فإن الأبوية الجديدة ترتكز على قاعدة ضخمة من الموارد تفوق تلك القاعدة التي كان يحظى بها النظام التقليدي .

وقد انشغل بعض الباحثين بتحديد أهم ملامح وأبعاد الأبوية الجديدة ؛ حيث تمت الإشارة إلى ما يأتى : عدم وجود نظام للمساءلة Unaccountability ، وإعلاء قيم المجتمع الأبوي البطريركي ، والاعتماد على معايير الولاء والثقة ، والاستناد إلى سياسة المباراة الصفرية(٥٤) Zero Sum-gam .

ويلاحظ أن مفهوم الأبوية الجديدة - وإن استخدم على نطاق واسع في تحليل النظم السياسية الإفريقية بعد الاستقلال - يمكن من خلاله تحليل الأدبيات الحديثة التمييز بين تيارات ومواقف فكرية مختلفة سواء في نظرتها للمفهوم باعتباره أداة تحليلية ، أو في غاية التحليل والقصد منه ، أو حتى في قضايا الاهتمام والأجندة البحثية الأولى بالتحليل والدراسة ، وأخيرا آفاق وملامح تطور هذه النظم .

(أ) اهتم البعض بالمفهوم باعتباره إطاراً نظرياً وتحليلياً لفهم النظم السياسية الإفريقية بما تشتمل عليه من مؤسسات رسمية وغير رسمية . ويعبر عن هذا الاتجاه براتون وفان دي وال في الفصل الثاني من كتابيهما عن التجارب الديمقراطية في إفريقيا ، إذ يربطان بين الخصائص المؤسسية للنظم الأبوية الجديدة ومسارات التحول الديمقراطي في إفريقيا(٥٥) .

(ب) ركز البعض على تأثير هذه النظم على التنمية والإنجاز في مختلف

المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وعلى سبيل المثال ، تعزى كثير من أدبيات الإقتصاد السياسي عجز النمو الإقتصادي في إفريقيا إلى الفشل في تحقيق الحكم الصالح ، بسبب هيمنة نمط الأبوية الجديدة . وفي هذا السياق طرح Lipumba سؤالاً مركزياً مفاده : هل بمقدور النظم السياسية الإفريقية أن تقيم «دولا تنموية» تحترم ضوابط الميزانية العامة ، وتقوم بتوزيع الموارد ، وانتهاج سياسات من شأنها تطوير الموارد البشرية ، وتشجيع القطاع الخاص؟[٥٦]

(جـ) عادة ما يطرح المفهوم باعتباره نقيضاً للديمقراطية وللمفاهيم الفرعية المرتبطة بها ولاسيما تلك المتداولة في أدبيات التحول الديمقراطي مثل : المساءلة ، والشفافية ، والحكم الصالح . وعليه يركز عدد من الكتاب الذين يتبنون المنظور الليبرالي الجديد على وجهة نظر الدول والمؤسسات المانحة في تفسير أزمة النظم السياسية الإفريقية ، وإرجاعها لعوامل داخلية بالأساس[٥٧] .

٢ - مفهوم الحكم: Governance

لقد أصبح مفهوم الحكم جزءاً من مفردات الحوار السياسي والأكاديمي في السنوات العشر الأخيرة من القرن المنصرم ، وذلك على الرغم من أنه لا يزال يعاني من الغموض وعدم التحديد[٥٨] . وقد اكتسب هذا المفهوم أهمية خاصة في أدبيات التنمية الإفريقية عندما نشر البنك الدولي عام ١٩٨٩ تقريراً له عن الأزمة الإفريقية واعتبرها أزمة حكم . وبشكل أكثر تحديداً أشار البنك إلى هذه الظاهرة من خلال عدد من المؤشرات العامة مثل : شخصنة السلطة بشكل مكثف ، وإنكار حقوق الإنسان الأساسية ، وتفشي الفساد على نطاق واسع ، ووجود حكومات غير منتخبة ولا تخضع للمساءلة . وينطوي هذا التشخيص للأزمة الإفريقية – ولو من طرف خفي – على الدعوة للتحول نحو الليبرالية والديمقراطية ، كما أنه يربط تحقيق التنمية بتخلي القادة الأفارقة عن الممارسات التسلطية .

وعلى المستوى البحثي والأكاديمي ربما يرجع الفضل إلى كتاب أمثال

ريتشارد جوزيف وجوران هايدن ، وإلى مركز كارتر بجامعة اموري الأمريكية - الذى عقد حلقات بحث سنوية عن برنامج الحكم الإفريقي منذ عام ١٩٨٩ - في الترويج لهذا المفهوم بين المستفرقين والأفارقة على حد سواء.[٥٩] وقد استخدم مفهوم الحكم بالمعنى الواسع ليشير إلى إجراءات الإصلاح السياسي التي تستهدف زيادة فعالية وكفاءة استخدام الموارد المجتمعية ، ولا شك أن هذا الاستخدام يتفق تماماً مع استخدام البنك الدولي له . ويمكن تتبع سيرة المصطلح كما استخدمه هايدن في الفصل الأول من الكتاب الذى شارك في تحريره مع مايكل براتون بعنوان «Governance and Politics in Africa» . ويمكن من خلال تتبع أدبيات الحكم والتنمية في إفريقيا الإشارة إلى الأبعاد والقضايا الأساسية الآتية :

* **أولاً** : أخذ المفهوم بعداً قيمياً بحيث أضحى مرادفاً للحكم الصالح (Governance = Good Government) وعليه أضحت قضية تعريف الحكم الجيد وتميزه عن الحكم السئ تمثل قاسماً مشتركاً في دراسات النظم السياسية الإفريقية ، بل والنظم السياسية التي تمر بمرحلة تحول نحو الديمقراطية بشكل عام .
* **ثانياً** : على الرغم من أن مفهوم «الحكم» يكاد يكون مرادفاً لمفهوم «الديمقراطية» - وذلك في الاستخدام الشائع من جانب بعض الجهات المانحة - فإن جوران هايدن يميز بينهما ، ويرى أنه يمكن تصور مفهوم «الحكم» باعتباره أحد أبعاد السياسة في ظل أي نظام سياسي مهما كان . إن مفهوم الحكم لا يطرح التساؤل «من يحصل على ماذا ، متى ، وكيف» أي حول السياسة التوزيعية ، ولكنه يثير بشكل متزايد قضايا ترتبط بقواعد اللعبة . وبهذا الشكل ، فإن هايدن يضفي على المفهوم أهمية تحليلية في دراسة النظم السياسية الإفريقية الحديثة[٦٠] .
* **ثالثاً** : تنظر أجندة الحكم الصالح إلى الفساد باعتباره سبب فشل جهود التحول الديمقراطي والإصلاح الإقتصادي بدلاً من أن يكون هو نفسه أحد الملامح والمظاهر المترتبة عليها . وبعبارة أخرى ، فإن برامج وسياسات التحول السياسي والاقتصادي في إفريقيا قد فشلت في التعامل مع

السياق العام في المجتمع الإفريقي، والذى نجم عنه تفشي ظاهرة الفساد السياسي[٦١].

* رابعاً: يربط بعض الباحثين بين غياب الحكم الصالح وظاهرة انسحاب الأفراد من الدولة أو من النظام السياسي. وربما لا يعزى خروج الأفراد المهمشين والمحرومين من الدولة إلى فشلها في تلبية احتياجاتهم المادية وتطلعاتهم صوب الرفاهية الإقتصادية كمواطنين، وإنما - أيضاً - إلى عجز الدولة عن الوفاء بالمطالب الخاصة بالديمقراطية السياسية والاجتماعية[٦٢]، والتي تفجرت في معظم أرجاء العالم مع ظهور حركات العمال والمرأة والشباب، وتصاعد دعوات المساواة واحترام حقوق الإنسان. وعليه فإنه بالإضافة إلى لجوء بعض الأفراد إلى الانضمام إلى العصابات الإجرامية والانخراط في عمليات تهريب المخدرات وغيرها، فإن ثمة اتجاه أخر تمثل في تزايد حركة الهجرة من الدولة الإفريقية وظهور مفهوم المواطنة العالمية. ولا يخفى أن قوى العولمة الجديدة تسهم بدورها في تسهيل عمليات الخروج عن الدولة وعن النظام الإقليمي في إفريقيا؛ فالأسواق السوداء (ودوائر التهريب والقرصنة) وتجارة السلع المغشوشة لن يتأتى لها العمل دون وجود شبكات دولية قوية تمارس هذا النشاط.

وثمة جهود علمية بذلت من أجل قياس مفهوم الحكم الصالح وتحديده إجرائياً. وعلى سبيل المثال: قامت اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة بتطوير مجموعة من المؤشرات الكمية لقياس مدى تطور الحكم الصالح في إفريقيا، وقد اعتمد هذا المقياس على ثلاثة مؤشرات رئيسة هي: التمثيل، والفعالية المؤسسية، والإدارة الاقتصادية (كما هومبين في الجدول رقم (١)). أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فقد طورت مجموعة كبيرة من المؤشرات المرتبطة بقياس حكم القانون والفساد والانفاق العسكري، وكذلك بعض المؤشرات التي تقيس التطور الديموقراطي. ويتضح ذلك من الجدول رقم (٢).

جدول رقم (١)
مؤشرات الحكم الصالح
طبقاً للجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة

العناصر الأساسية	المؤشرات
التمثيل السياسي (الأبعاد الكمية والكيفية للتمثيل)	* بنية التمثيل * عمق التمثيل * المساواة في التمثيل * حقوق المعارضة * الحقوق المدنية والسياسية
الفعالية المؤسسية (القدرة والاقتدار المؤسسي)	* حكم القانون * استقلال القضاء * اقتدار أجهزة تنفيذ القانون * آليات الرقابة علي أجهزة الحكم الرئيسية : التنفيذية والتشريعية والقضائية * مستويات من اللامركزية * قوة ومساهمة المجتمع المدني في السياسة العامة
الإدارة الاقتصادية (كفاءة ومصداقية النظام الاقتصادي)	* دور القطاع الخاص * النظام المالي * نظام فعال وعادل للدخول الحكومية * نظام للمشتريات الحكومية يقوم على المصداقية والشفافية * تفصيل الميزانية * الرقابة المنتظمة والدورية * المساءلة والشفافية في ادارة الموارد

المصدر :

Abdall Bujra and Said Adejumobi Eds, Breaking the Barriers, Creating New Hopes: Democracy, Civil Society and Good Governance in Africa, Addis Ababa: Development Policy Management Forum, 2003.p.12

جدول رقم (٢)
مؤشرات الحكم الصالح
طبقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

العناصر الأساسية	المتغيرات	المؤشرات
حكم القانون	إمكانية وصول المواطنين للعدالة	عدد المحاكم لكل ١٠٠٠ مواطن له القدرة على الوصول إلى العدالة .
	القدرة المالية للوصول إلى العدالة	* ٪ للقضايا التي تم إسقاطها لعدم القدرة علي دفع مصاريف المحاماة والتقاضي . .الخ . * ٪ للقضايا التي يغيب ممثليها عن المحاكمة . * ٪ للقضايا التي يتولاها محامون عامون .
	المعرفة والوصول إلى العدالة	* ٪ للسكان الذين يعرفون كيفية الوصول إلى العدالة . * عدد المواطنين الذين لديهم حقوقا قانونية . * ٪ وثائق الادعاء المعلن عنها * ٪ للقضايا التي تم الإخطار عنها .
	استقلال القضاء	* ٪ للقضاة المثبتون في وظائفهم * راتب القضاة ٪ للمهن المناظرة .
	إجراءات وإدارة مرفق العدالة	* ٪ للمعتقلين قبل المحاكمة * القضايا التي يتم البت فيها وفقا لنظام بديل . * توقعات الناس بوجود محاكمة عادلة * متوسط الفترة الزمنية التي تستغرقها القضايا

(يتبع)

مؤشرات الحكم الصالح
طبقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

العناصر الأساسية	المتغيرات	المؤشرات
الفساد		* ٪ للقضايا التي يتم تعديلها في الاستئناف * ضمان الحقوق القانونية . * ٪ للقضايا التي يتم حلها .
	الممارسات الفاسدة	* راتب القطاع العام ٪ من نظيره في القطاع الخاص * وجود استراتيجية وطنية * وجود جهاز مستقل لمحاربة الفساد * تقرير سنوي لبيان مدى التقدم في محاربة الفساد * ٪ لقضايا الفساد العام التي قدمت للمحاكمة .
	إدارة القطاع العام	* الشفافية في الإجراءات البيروقراطية * أهداف لتحقيق الإنجاز * أجهزة تنظيمية مستقلة * محددات بيروقراطية للسوق * استراتيجية لقياس نتائج السوق . * مجتمع مدني يراقب الأداء البيروقراطي
الإنفاق العسكري		* الإنفاق العسكري ٪ من الإنفاق القومي الإجمالي * الإنفاق العسكري ٪ من الإنفاق الاجتماعي * الإنفاق العسكري ٪ من إجمالي الناتج القومي لكل فرد .

المصدر السابق نفسه ص ١٣ - ١٤ .

٣ - الانتخابات:

احتل مفهوم الانتخابات أهمية محورية في سلم أولويات الأجندة البحثية لدراسة النظم السياسية الإفريقية في فترة التحول الديمقراطي[٦٣]. إذ اقتفى نفر من الباحثين أثر جوزيف شومبيتر في تعريفه للديمقراطية، وراحوا يؤكدون على الميكانزمات المؤسسية في عملية الوصول إلى السلطة بأسلوب ديمقراطي[٦٤]. ويتضح من خلال رصد وتحليل اتجاهات دراسة الانتخابات والتحول الديمقراطي في إفريقيا أن هناك عدداً من القضايا والمداخل التحليلية الفرعية مثلت محور اهتمام أدبيات التحول ومن ذلك:

* **أولاً**: التمييز بين ما أطلق عليه براتون «الانتخابات التأسيسية» Founding Elections التي شهدتها كثير من النظم الإفريقية أوائل التسعينيات، وبين انتخابات «الموجة الثانية» Second Elections التي شهدتها فترة منتصف التسعينيات، فقد أجريت الانتخابات للمرة الثانية في ست عشرة دولة إفريقية خلال الفترة من ١٩٩٥ إلى ١٩٩٧[٦٥]. وتتضح أهمية هذا المدخل في اعتباره أداه لقياس عملية تعزيز وترسيخ التحول الديمقراطي. ورغم أن الباحثين لا يتفقون على المعايير المستخدمة في عملية القياس؛ فبينما يشير صمويل هنتنجتون إلى أهمية إجراء الانتخابات بشكل متكرر، نجد أن تيري كارل يرى بأن العملية الانتخابية برمتها زائفة ومضللة؛ لأن مجرد إجراء انتخابات تعددية لا يعني انتهاء عمليات انتهاك حقوق الإنسان وإقصاء معظم المواطنين من العملية السياسية. ويقف مايكل براتون موقفاً وسطاً في هذا الجدل الفكري حول مصداقية الانتخابات الإفريقية؛ إذ يرى أن الانتخابات بحد ذاتها لا تعني عملية تعزيز التحول وترسيخه، وإنما هناك متطلبات أخرى لتحقيق هذه الغاية، ومن ذلك احترام الحقوق المدنية، وإعلاء حكم القانون، وفرض قيود على «تغول» السلطة التنفيذية ... الخ[٦٦].
* **ثانياً**: دراسة الانتخابات في سياق سياسات التعدد الحزبي. وعليه ينصب الاهتمام على دراسة قضايا حرية تكوين الأحزاب السياسية،

ودور أحزاب المعارضة في نقل السلطة بأسلوب سلمي عبر صناديق الاقتراع .

* **ثالثاً** : اعتبار الانتخابات مدخلاً مهما لدراسة النظام السياسي برمته . وقد ارتبط ذلك بالحالات التي عانت فيها الدول الإفريقية من حروب أهلية طاحنة ، الأمر الذى جعل إجراء انتخابات تعددية بمثابة خطوة مهمة في طريق تحقيق الاستقرار(٦٧) .

* **رابعاً** : طرح مجموعة من الإشكاليات المرتبطة بإدارة العملية الانتخابية ، إذ إن تراث الدولة التسلطية في إفريقيا أدى إلى هيمنة الاعتبارات السياسية على إدارة الانتخابات التي اتخذت طابعاً رمزياً في كثير من الحالات لإضفاء الشرعية على النظام الحاكم . وعليه فإن ربط الانتخابات بالتحول الديمقراطي في السياق الإفريقي طرح قضايا إشكالية من قبيل اللجان الانتخابية المستقلة ، وعمليات تسجيل الناخبين ، ومراجعة الجداول الانتخابية ، وحرية استخدام وسائل الإعلام في الحملات الانتخابية ، وقبول الرقابة المحلية والدولية(٦٨) .

* **خامساً** : الجدل حول النظام الانتخابى الملائم ، إذ إنه وبالرغم من اتفاق غالبية الباحثين على وجود آثار سياسية بارزة لتبنى نظام انتخابى بعينه ، فإن هناك تبايناً فكرياً حول ماهية النظام الأمثل في المجتمعات التعددية ولاسيما تلك التي تشهدها إفريقيا . وفي إطار المناظرة الإفريقية حول النظام الانتخابى الأمثل ، نستطيع أن نميّز بين اتجاهين أساسيين : أولهما يرى بأن التمثيل النسبى يلائم المجتمعات التعددية ، لأنه أكثر تحقيقاً للعدالة حيث يضمن تمثيل كافة العناصر الفاعلة في النظام السياسي . أما الاتجاه الثاني فيرى بأن نظام الانتخاب الفردي هو الأكثر ملاءمة ، ويسوق في ذلك مبررات وأسباب متنوعة .

* **سادساً** : ذهب اتجاه فكري إلى تحدي نمط الانتخابات التعددية باعتباره غير ملائم لإحداث تحول ديمقراطي حقيقي في النظم السياسية الإفريقية ، إذ يرى كلود ايك أن الانتخابات أضحت تمثل مشكلة بالنسبة للديمقراطية في إفريقيا ، حيث إنها كرست روح الصراع

والانقسام بدلاً من تعزيز القيم والممارسات الديمقراطية[٦٩] . ومن جهة أخرى يشير Munslow إلى ما بعد الخصوصية الثقافية للمجتمعات الإفريقية ، إذ إن الميكانزمات التقليدية للتعبير عن الرأي الشعبي وطبيعة القادة أصحاب النفوذ في إفريقيا تختلف بشكل بين عن تلك الموجودة في نظم التصويت الحزبية على المستوى القومي[٧٠] .

وأياً كان الأمر ، فإن دراسة الانتخابات - منذ أواخر أعوام الثمانينيات - في إفريقيا ارتبطت بقضايا أخرى مهمة مثل : النظم الحزبية ، والمشروطية الخارجية ، وإعادة تشكيل النخب الحاكمة ، ودور مؤسسات المجتمع المدني ، وموقف المؤسسة العسكرية . يعني ذلك أن القيمة العلمية لدراسة الانتخابات في إفريقيا - بغض النظر عن حقيقة معناها ومبناها - تتمثل في كونها تعد مدخلاً مهماً لفهم ديناميات النظم السياسية الإفريقية في مرحلة التحول نحوالديمقراطية[٧١] .

٤ - العسكرة:

إن أي دارس للنظم السياسية الإفريقية لا يستطيع أن يتغاضى عن الدور الذى تقوم به - ولا تزال - المؤسسة العسكرية في السياسة الإفريقية . وعليه فإن مراجعة الأدبيات تفصح عن أهمية استخدام مدخل العلاقات المدنية - العسكرية في فهم ديناميات الحركة السياسية الإفريقية[٧٢] . على أن حركة المد والجزر التي شهدتها هذه العلاقات عبر العقود الأربعة الماضية منذ الاستقلال تؤكد على أهمية وضرورة بذل مزيد من الجهد في التحليل لفهم قضايا «عسكرة» السياسة في إفريقيا .

ولعل من أبرز الاتجاهات الحديثة التي تناولت الموضوع من منظور إفريقى متكامل : المشروع البحثى الكبير الذي أشرف عليه مجلس تنمية بحوث العلوم الاجتماعية في إفريقيا (CODESRIA) عام ١٩٩٨ [٧٣] ؛ إذ عرض Robin Luckham في الفصل الأول من الكتاب عرضاً حليلياً لحالة الأدبيات في مجال دراسة الدور السياسي للعسكريين في إفريقيا . وعلى الرغم من اعترافه بتراجع وانسحاب المؤسسات الأمنية والعسكرية من الحياة

السياسية - ولونسبيا - فإنه لا ينفي استمرار تأثيرهم المحوري في صياغة ورسم ملامح النظم السياسية القائمة . وقد طالب لوكام بضرورة تبني منظور إفريقي متكامل في دراسة «عسكرة» السياسة يرتكز على رؤية تحليلية إفريقية . كما ينبغي أن يجمع هذا المنظور بين مستوى التحليل الجزئي Micro للهياكل والمؤسسات العسكرية ومستوى التحليل الكلي Macro للدول الإفريقية ، والتكوينات الإقتصادية والاجتماعية ، وكذلك التغييرات العالمية(٧٤) .

والملاحظة الجديرة بالذكر في هذا السياق ، أن الاتجاه الحديث في دراسة «العسكرة» يربط بينها وبين إشكاليات وتحديات التحول الديمقراطي في إفريقيا ، ولعل من أبرز القضايا ذات الصلة بالمؤسسة العسكرية في هذا السياق ما يلي :

* **أولاً** : كيفية استعادة وتدعيم الهيمنة المدنية على المؤسسة العسكرية في أعقاب انهيار نظام الحكم العسكري ، وماهية الإطار المؤسسي الملائم لذلك . ويرتبط بذلك طبيعة الأدوار التي ينبغي أن تقوم بها المؤسسات السياسية المختلفة ولاسيما التنفيذية والتشريعية منها .
* **ثانياً** : مستقبل علاقة العسكريين بالسلطة السياسية(٧٥) . فإذا لم يكن من الأمر بد ، فما هي الدرجة والشكل التي يمكن من خلالهما للعسكريين المشاركة أو التمثيل في العملية السياسية؟ وما هي الحقوق السياسية التي ينبغي أن يحتفظ بها العسكريون؟
* **ثالثاً** : قضية المزايا والامتيازات الخاصة بالعسكريين . ويشمل ذلك مجالات متعددة تتراوح بين الاستقلال المهنى ، ومسائل المرتبات ، والمخصصات المالية ، والسلطات السياسية والدستورية الممنوحة لهم .
* **رابعاً** : إعادة تحديد دور ورسالة العسكريين بما في ذلك وظائفهم بالقياس إلى مؤسسات الأمن الداخلي . ولا شك أن هذه العملية تشتمل على قضايا المبدأ العسكري ، ومستويات القوة ، وأنماط التسليح والهياكل والعلاقات المؤسسية الملائمة .
* **خامساً** : إثارة إشكالية الميزانية العسكرية ، وتلك مسألة بالغة الخطورة

في عملية الانتقال نحو الديمقراطية في إفريقيا ، إذ إنها تقع موقع القلب في الإصلاح العسكري ، وتقرر مزايا المؤسسة العسكرية(٧٦) .

وأياً كان الأمر ، فإنه على الرغم من وجود قواسم مشتركة في طبيعة القضايا العسكرية المرتبطة بالإصلاح السياسي في الدول الإفريقية ، فإنه لا يمكن تعميمها على الخبرة الإفريقية كافة . وربما يعزى ذلك لأكثر من سبب واحد أولها : تنوع أنماط وأشكال العلاقات المدنية العسكرية السائدة في إفريقيا ، ويعني ذلك صعوبة التمييز - ببساطة - بين النظم المدنية والنظم العسكرية . وثانيها : يرتبط باختلاف السياق الوطني الذى يحدث فيه التحول في البلدان الإفريقية . ففي بعض الحالات توجد حروب أهلية (انجولا - موزمبيق) وأحياناً تسلطية حزب واحد (مدني أو عسكري) أو ديكتاتورية عسكرية . وثالثها : اختلاف مسارات التحول الديمقراطي في إفريقيا .

٥ - المجتمع المدني:

على الرغم من تعدد الاقترابات والمداخل النظرية المستخدمة في دراسة الدولة الإفريقية ما بعد الاستعمار ، فإن معظم الأدبيات اتفقت على وصف هذه الدولة بأنها «فاشلة» «ومنهارة» و«أبوية» و«مفترسة» تقوم على النهب .

وعليه ، فإن التفكير الحديث ينحو نحو تجاوز هذه الدولة بغية دفع القوى الأكثر ديناميكية في المجتمعات الإفريقية . وفي هذا السياق طرح مفهوم «المجتمع المدني» على يد عدد كبير من المستفرقين والأفارقة بحسبانه أداة ناجحة للإصلاح السياسي في إفريقيا(٧٧) . وقد انشغل بعض الباحثين بتحديد طبيعة المجتمع المدني ومدى ملاءمته للواقع الإفريقي(٧٨) .

ويمكن التميز بين ثلاثة تيارات فرعية في اتجاه دراسة المجتمع المدني وقضايا النظم السياسية الإفريقية : يربط أولها بين المفهوم والليبرالية الجديدة التي تقوم على تقليص دور الدولة . ويشيع هذا الاستخدام في أدبيات مؤسسات بريتون وودز ومؤيدي سياساتها ، ويرى هؤلاء أن الحكومات الإفريقية غير قادرة على إدارة اقتصادياتها وتحقيق النمو ، وعليه فإن سياسات التكيف الهيكلي استهدفت وقف الدور الإقتصادي للدولة .

وليس بخاف أن النتيجة المنطقية لهذه السياسات تمثلت في دعم دور المجتمع المدني من خلال تحويل الموارد إلى المنظمات غير الحكومية ، والتي ينظر إليها في الغرب باعتبارها الممثل الحقيقي لقوى المجتمع المدني ، وربما يفسر ذلك انتشار مثل هذه التنظيمات والجمعيات في مختلف أنحاء القارة[٧٩] . على أن كلا من شابال وديلوز يرفضان أن يكون هذا التحول في دور مؤسسات المجتمع المدني الإفريقي تعبيرا عن تطور حقيقي أو انعكاساً صحيحاً لوزنه السياسي ، وإنما هوبحسب رأيهما مجرد استجابة لشروط القوى الدولية المانحة من جانب النخب الحاكمة الإفريقية التي تسعى بهذه الطريقة إلى كسب موارد جديدة[٨٠] .

أما التيار الثاني فينظر إلى المجتمع المدني باعتباره قوة معادية لهيمنة الدولة ، وعليه فإن المجتمع المدني يشكل أداة للمقاومة السياسية في مواجهة اتجاهات الحكم المركزي والشمولي في إفريقيا . على أن شابال وديلوز يرفضان – مرة أخرى – هذا الاستخدام ويؤكدان أن هذه المقاربة نابعة من خبرة الانتقال نحو الديمقراطية في بلدان أوربا الشرقية ، وأنها لا تصلح لتفسير الخبرة الإفريقية ، وبرأيهما فإن الدولة الإفريقية لا تمتلك مقومات الدولة المهيمنة من حيث القدرات التنظيمية والأدوات القمعية[٨١] .

ويقوم التيار الثالث بالربط بين المجتمع المدني والانقسامات الاجتماعية والانهيار السياسي والمؤسسي . ومن هذا المنظور يطرح المجتمع المدني إطاراً توحيدياً يجمع كافة المصالح والجماعات ذات الولاءات المتناقضة في سياق مشترك واحد .

وإذا كان البعض يرفض الاعتراف بوجود مجتمع مدني حقيقي في السياق الإفريقي ، ويعتبره مجرد وهم زائف وانعكاس لنمط من التفكير الطوباوي والانحياز الأيديولوجي المسبق ، فإن كثيراً من الأدبيات تؤكد على أهمية تطوير مؤسسات المجتمع المدني في إفريقيا ؛ باعتبار أن ذلك هوالمدخل الصحيح لتحقيق الإصلاح السياسي المنشود .

– ويمكن تتبع مراحل تطور المجتمع المدني في الدول الأفريقية على النحو التالي :

* المرحلة الأولى : خلال عهد الاستعمار قامت السلطات الاستعمارية بتقسيم السكان إلى فئتين ، وطبقت على كل منهما قانوناً مختلفاً : الحكم المباشر ، والحكم غير المباشر . فسكان المناطق الحضرية من الرعايا في المستعمرات الاستيطانية أو العبيد المحررين والنخبة المتعلمة في المستعمرات غير الاستيطانية ، خضعوا للحكم المباشر ؛ إذ طبقت عليهم القوانين المدنية أو الأوروبية . وثمة من يرى بأن هؤلاء مثلوا المجتمع المدني الكولونيالي ، وقد تمتع أفراده بحقوق المواطنة في الدولة الكولونيالية ، ومن بين تلك الحقوق : حق التمثيل وحق التجمع في كيانات تنظيمية . على أن هذا المجتمع المدني قد استبعد من عضويته العمال والشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى في المجتمعات الحضرية .

أما الفئة الثانية من سكان المستعمرات فقد ضمت قاطني المناطق الريفية ، وقد نظر إلى هؤلاء باعتبارهم رعايا وليسوا مواطنين في الدولة الاستعمارية ، وخضعوا - في الغالب - لسلطات محلية بزعامة قادة تقليديين يحكمون وفقاً للأعراف والتقاليد . ولم تكن هذه الفئة - قط - جزءاً من المجتمع المدني الاستعماري ، ولم يطبق عليها أي قانون مدني .

* المرحلة الثانية : تم توسيع نطاق المجتمع المدني الاستعماري - خلال فترة الكفاح من أجل الاستقلال - ليشمل العمال والشرائح الواسعة للطبقة الوسطى الحضرية . ويعني ذلك أن المجتمع المدني خلال هذه المرحلة أصبح وعاءً يضم كلا من النخبة المستوعبة في المستعمرات ، والفئات الوطنية من العمال ، والطبقة الوسطى . بيد أن هذا التوسع لم يخرج عن نطاق المناطق الحضرية ؛ إذ ظلت المناطق الريفية مستبعدة . وإذا كانت النخبة المتميزة قد دافعت عن السلطة الاستعمارية وأرادت الحفاظ عليها ، فإن الوطنيين الأفارقة دافعوا عن الاستقلال والسيادة للدولة الأفريقية .

وعلى الرغم من مشاركة بعض العناصر الريفية في النضال من أجل الاستقلال ، إلا أنها تركزت بالأساس على مقاومة السلطات التقليدية والمحلية ، وعليه لم يصبحوا أبداً جزءاً من المجتمع المدني الناشئ . ويمكن

وصف علاقة الدولة بالمجتمع المدني خلال هذه الفترة بالعدائية ، وأنها اتخذت منحى عنصرياً .

* المرحلة الثالثة : كان الاستقلال يعني تفكيك الدولة الاستعمارية وإقامة الدولة الوطنية ، وبدأت الأنظار تتجه إلى المجتمع المدني من أجل أفرقته والتخلص من الفئات المتمايزة فيه ، وذلك من خلال تبني سياسات جديدة مثل : العمل الايجابي . على أن قضية إعادة توزيع الثروة والتراكم الرأسمالي اتخذت بعداً أكثر تعقيداً من خلال المتغيرات الإثنية والإقليمية وحتى العائلية ، أي أن المجتمع المدني في هذه المرحلة أضحى ينقسم وفقاً لأسس اقتصادية وليس على أسس عنصرية كما كان عليه في المرحلة الأولى . وبدأت الفئات الأفريقية من المهاجرين الأجانب تدافع عن مزاياها الاقتصادية تحت دعاوى الحقوق المدنية ، والحقوق الفردية ، والحصانة المؤسسية . ويمكن القول بأن المجتمع المدني خلال هذه المرحلة ظل مرتكزاً على المناطق الحضرية - ولا سيما في عواصم الدول الأفريقية - وبعض المدن الصغيرة في الريف . وقد ظهرت خلال هذه الفترة بعض التجمعات الثقافية والإثنية بين صفوف العمال والطبقة الوسطى ، كما ظهرت - أيضاً - بعض التنظيمات المهنية والحرفية . على أن السمة الغالبة في هذه المرحلة هي غياب أي وجود حقيقي للمنظمات الأجنبية غير الحكومية ، كما لم تسع أي من الجهات المانحة إلى تمويل تنظيمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية الإفريقية .

* المرحلة الرابعة : وتمثل انهيار المجتمع المدني الوطني واستيعاب التنظيمات العمالية والمهنية من منظومة المجتمع السياسي ، إنها مرحلة هيمنة مفهوم الدولة الوطنية والتي يعلو صوتها فوق الجميع ، وهو ما أيدته الشريحة المثقفة الجديدة . وعليه فقد ضعف المجتمع المدني وتهاوى تحت هيمنة الدولة . إن جميع الحركات الاجتماعية أحزاباً سياسية ، وتنظيمات مهنية ونقابية ، ومنظمات غير حكومية ، وتجمعات للشبيبة والنساء ، وحتى النوادي الرياضية الكبرى ، قد تم الاستيلاء عليها

بطريقة أو أخرى من قبل الدولة الوطنية . واستخدمت الدولة في ذلك كافة الوسائل الممكنة ؛ وذلك تحت دعاوى أمنية ووطنية لتبرير هذه السيطرة ، وشهدت إفريقيا خلال هذه المرحلة صعود نظم الحزب الواحد والحكومات العسكرية .

* المرحلة الخامسة : وتمثل مرحلة الأزمة الاقتصادية الخانقة التي عصفت بالقارة الأفريقية منذ أواخر السبعينيات وخلال عقد الثمانينيات . فقد أدت تلك الأزمة إلى زيادة الضغوط الداخلية والخارجية المطالبة بالإصلاح الاقتصادي والسياسي . وعليه فإن تنظيمات المجتمع المدني في هذه المرحلة قد وجدت بيئة داخلية وخارجية مواتية للحصول على المدد والدعم اللازمين ، وأضحت التنظيمات والمؤسسات المدنية والاجتماعية في المناطق الحضرية أكثر فعالية وقوة بسبب دعم الجهات الدولية المانحة ، وحركة حقوق الإنسان العالمية ، وكذلك وسائل الإعلام الغربية .

وبفعل هذه الضغوط والمؤتمرات تخلت الدول الإفريقية جلها عن فكرة التنظيم السياسي الواحد وسمحت بالتعددية الحزبية وبإجراء الانتخابات التنافسية وبقدر من حرية الإعلام واستقلال القضاء والتخلص من بعض القوانين غير الديمقراطية السيئة السمعة . وربما ساعد كل ذلك على تخفيف الضغوط التي كانت تفرضها الدولة على تطور المجتمع المدني[٨٢] .

٦ - النوع الاجتماعي Gender:

من المعلوم أن مفهوم الجندر طرح - بشكل عام - في أدبيات السياسة المقارنة كبديل لمفاهيم أخرى كانت مستخدمة من قبل ، مثل : Womenism & Feminism التي تشير إلى كفاح المرأة من أجل تغيير الأوضاع غير المتساوية بينها وبين الرجل .

ولعل الإضافة التي تميزت بها دراسات الجندر ، أنها موجهة لكل من الرجل والمرأة من أجل إزالة الفجوة النوعية بينهما[٨٣] . وتطرح اتجاهات دراسة علاقات الجندر في الحالة الإفريقية عدداً من القضايا والإشكاليات

العامة ، لعل من أبرزها :

* أولاً : تعقد وتشابك علاقات الجندر في إفريقيا ، وذلك بشكل يفوق ما تصوره كثير من الدراسات المتخصصة في هذا المجال ؛ فثمة ميادين مختلفة للعمل والتفاعل بين النوعين ، حيث يبدوالرجل مسيطراً ويحتل مكانة عليا في بعضها بينما تسيطر المرأة وتهيمن في البعض الآخر[٨٤] . وأياً كان الأمر ، فإن المرأة الإفريقية لم تكن قط في موقع المتفرج بالنسبة لعملية التنمية في مجتمعها .
* ثانيا : الموروث الاستعماري وتأثيره في عملية تهميش المرأة في المجتمع الإفريقي ؛ إذ يؤكد الاتجاه العام في دراسة علاقات الجندر في إفريقيا على أن سياسات الإدارة الاستعمارية قد أسهمت - بدور واضح - في إقصاء المرأة عن مجالات النفوذ والسيطرة التقليدية لها .
* ثالثاً : شيوع النظرة البطريركية (الأبوية) للمجتمع . ويرى بعض الكتاب أن هذه النظرة تشكل أحد الملامح الرئيسة لمنظومة علاقات الجندر في إفريقيا[٨٥] .
* رابعاً : إشكالية العام والخاص في دراسات الجندر ؛ إذ عادة ما ينظر إلى الأنشطة المحلية مثل : الأعمال المنزلية ، ورعاية الأطفال باعتبارها المجال الرئيسي لعمل المرأة ، في حين تركت الأنشطة العامة مثل : الزراعة ، والرعي ، والحرب للرجل .

ويبدو أن المنظور الغربي في دراسات الجندر انطلق من مبدأ التمييز بين العام والخاص ؛ للخلوص إلى أن المرأة ليس لها مكان في الميدان العام . بيد أن هذه الرؤية الحدية لثنائية العام والخاص غير صحيحة في التعامل مع الحالة الإفريقية[٨٦] .

* خامساً : الاستقلال النسبي للمرأة في القطاع الإقتصادي ؛ إذ يلاحظ أن المرأة الإفريقية تقوم بدور إقتصادي هام ولاسيما في المجال التجاري (ظاهرة نسوة السوق) . على أن الإشكالية تتمثل في كيفية تحويل هذا المستوى الإقتصادي للمرأة إلى المجال السياسي ؛ وذلك بغية تصحيح الصورة الذهنية السائدة عن المرأة .

وقد أشارت دراسات الجندر في إفريقيا إلى قضية «تهميش» المرأة في المجتمع الإفريقي ؛ إما بسبب نظام المعتقدات والتقاليد السائدة ، أو بسبب السياسات والبرامج المطبقة في الدول الإفريقية . ويمكن أن نشير في هذا الخصوص إلى دراسة Olurode عن أثر اتجاهات العولمة على تهميش المرأة النيجيرية(٨٧) .

لقد اشتركت النساء في أجزاء مختلفة من إفريقيا في التجارة منذ القرن السابع عشر على الأقل ، وفي السنوات الـ٢٥ الماضية أضحى نساء السوق الأفريقيات موضوعَ اهتمام أكاديمي كبير ، إذ أجريت مُعظم البحوث الأثنوغرافية والاجتماعية في الأسواق والشوارع في كافة أنحاء أفريقيا جنوب الصحراء الكُبرى . وقد استرشدت هذه البحوث بواحد من الهدفين الآتيين :(٨٨)

* **أولاً** : أرادَ علماءَ الجندر التبصر بالمسائل الأساسية حول العلاقة بين الرأسمالية أو «التنمية الاقتصادية» والنظام الأبوي . فالإشارات التاريخية إلى «ملكات» السوق القويَّات في غرب أفريقيا قبل المرحلة الاستعمارية - على سبيل المثال - قد أدت إلي نقاش مهم حول ما إذا كان التبادل وعلاقات الملكية قد أعطيا النساء - عموماً - الوسائل الكافية لتجميع الثروة والمنزلة . إن فرص الوصول إلى الموارد المحدودة - كما هو الحال اليوم - اقتصرت على أقلية صغيرة من النساء . وأياً كان الأمر ، فإن أكثر النساء اليوم في كافة أنحاء القارة يتجهن إلى التجارة البسيطة في ظل أوضاع اقتصادية يائسة . كما أنه في ظل سياسات التكيف الهيكلي والإصلاحات الاقتصادية التي تطلق العنان للتطور الرأسمالي لم تحرر النساء من معايير الجنس السائدة ؛ والتي تمنحهن مسؤوليات اقتصادية واجتماعية ثقيلة . ولا تزال التجارة الصغيرة تمثل الخيار الوحيد لكثير من النساء الأفريقيات من أجل البقاء .

السؤال المفتاح - هنا - يدور حول فهم كيفية عمل هؤلاء النساء تحت هذه الأولوية الكئيبة في السوق . انهن بعبارة أخرى ، يجدن في التجارة - إن لم يكن بالضرورة هروباً من الفاقة - الوسيلة لتحدي

معايير الجنس المستبدة .

* ثانياً : يؤكد الهدف على أهمية البحث في موضوع نساء السوق الأفريقيات حول قضايا الأمن الغذائي والتوظيف في المدن المتسارعة النمو . بعض الدراسات السابقة حول ما يسمى بالقطاع غير الرسمي - مولت من قبل منظمة العمل الدولية - تظهر بأن نسبة عالية من سكان الحضر تعتمد في معيشتها على تجارة الشوارع محدودة النطاق ، والأسواق الصغيرة ، والتجارة المنزلية . ومنذ ذلك الحين ، وهذه النسبة آخذة في الزيادة مع تزايد سكان الحضر ، وبشكل يفوق الطلبِ على عمل القطاع الرسمي (خصوصاً بعد املاءات برامج التكيف الهيكلي لترشيد التوظيف فيِ الصناعة والخدمة المدنية) . إضافة إلى توفير الوظائف لكل من النساء والرجال ، فإن التجارة غير الرسمية توفر الغذاء لكثير من الأحياء في المدن الأفريقية المجاورة ، والتي تعاني نقصاً شديداً في الخدمات الحكومية . وباستثناء جنوب أفريقيا ، فإن الأسواق المركزية تلعب دوراً محدوداً في التَموين الحضريِ . إن أكثر المواد الغذائية - خصوصاً الطعام الطازج - تنتقل بدلاً من ذلك خلال الدوائر الكثيفة والمعقدة للتجار الإقليميين والمحليين ، وهؤلاء «السماسرة» (في أغلب الأحيان نساء) عادة ما ينتقدون بسبب عدم الكفاءة ، وحوكموا - أحياناً - بسبب سياسات التسعير غير العادلة ، لكن مع ذلك لا توجد شركة حكومية أَو خاصّة نجحت في توزيع مثل هذه الكميات والأنواع من المواد الغذائية على نطاق واسع أو بشكل قابل لتحمل الكلفة كالتجار الذين ينتمون إلى القطاع غير الرسمي .

الباحثون المهتمون بإمدادات الغذاء الأفريقي لاحظوا بأن دوائر تجارة الغذاء التقليدية تتحمل على الأقل جزئياً ؛ لأنها مدارة من قبل النساء اللواتي ،يشتغلن لساعات طويلة جداً مقابل الحصول على أجور زهيدة ، إنهن يناضلن من أجل البقاء .

٧ - البيئة

يمكن القول : إن مفهوم البيئة أعيد طرحه والتأكيد عليه في التحليل السياسي المقارن ، ولكن بشكل مختلف عن ذي قبل ، فمنذ نهاية الحرب الباردة تركز الجدل العلمي حول التغيير في المجال البيئي العالمي وتأثيره على الأمن العالمي . وعليه فقد اشتمل المنظور الأمني الجديد على احتواء التهديدات غير العسكرية مثل : الفقر ، وتعرية البيئة ، وتجارة المخدرات وحتى اللاجئين والنازحين . أضف إلى ذلك ، فإن منظور العولمة أقام علاقة ارتباطية بين أزمة البيئة في دول العالم الثالث (ومن بينها إفريقيا) وبين تهديد المصالح الاستراتيجية الغربية الخاصة بالأسواق والموارد والاستقرار[٨٩] .

ولا يخفى أن الاتجاه الفكري السائد في الغرب – منذ ما بعد الحرب الباردة – يرى أن مشكلات وأزمات البيئة الإفريقية تطرح تهديدات متزايدة للأمن والاستقرار العالمي . وينطوي هذا الاتجاه – من وجهة نظر مخالفة – على بعدين رئيسيين : **أولهما** : التأكيد على صور ذهنية وقوالب جامدة بشأن أزمة البيئة في إفريقيا . وقد أسهمت بعض كتابات الرحلات الغربية عن إفريقيا في تكريس هذه الصور . ويمكن أن نشير بهذا الخصوص إلى ما كتبه Kaplan عن «الفوضى القادمة» في إفريقيا ، فهو يصور إفريقيا على أنها تطرح نموذج «الرجل الأول» في عالم توماس هوبز . وإذا كان «الرجل الأخير» الذى يتمتع بالصحة والعافية يستطيع بما أوتى من وسائل تكنولوجية حديثة أن يسيطر على مشكلات البيئة وأزماتها ، فإن الرجل الأول يقف عاجزاً عن تحقيق ذلك[٩٠] . **وثانيها** : هيمنة المنظور المالتوسي الجديد على المناظرة حول أزمة البيئة في إفريقيا ؛ إذ يتم الربط بين قضايا الانفجار السكاني وندرة الموارد من جهة ، وبين ندرة الموارد والصراعات العنيفة من جهة أخرى[٩١] . ويبدو بجلاء وجود انحياز ثقافي ضد المجتمعات غير الغربية ولاسيما الإفريقية منها ؛ فهذه المجتمعات مدانة دائماً بالانفجار السكاني والكوارث الطبيعية والمجاعة والأمراض ، وأنه لا سبيل للخلاص أمام هذه المجتمعات إلا بالتسليم لقوى السوق العالمية .

وفي مواجهة هذا الاتجاه السابق تم تطوير منظور إفريقي نقدي للاتجاه

الغربي السائد في تحليل أزمة البيئة[٩٢] . وقد حاول بعض الكتاب الربط بين منظور المالتوسية الجديدة والمنظور المعرفي الغربي في تعامله مع إفريقيا بشكل عام . وإذا كانت الصراعات الإفريقية العنيفة تشكل أحد أهم أبعاد أزمة البيئة الإفريقية في المنظور الغربي - من خلال الانفجار السكاني الذى يدفع بدوره إلى الحروب (الإثنية والدينية . . . الخ) على الموارد المتجددة والنادرة . فإن الرؤية النقدية تطرح بهذا الخصوص جملة من التساؤلات لعل من أبرزها : كيفية تشكيل سياسات الندرة؟ وهل الندرة نتيجة حتمية لتزايد السكان؟ ومن المستفيد من الندرة[٩٣]؟

وعلى ضوء ما سبق ، فإن الحاجة تظل ملحة من أجل توفير مساحة في علم السياسة الإفريقي لدراسة قضايا البيئة والصراع ؛ وذلك من منظور إفريقي خالص يدحض الإطار المعرفي للمالتوسية الجديدة .

الفصل الثالث
إشكاليات التنمية السياسية
في عصر العولمة

يمكن القول بأن القضايا الرئيسة الكبرى التي تواجه النظم السياسية الإفريقية في المرحلة الراهنة من تطور النظام الدولي - والتي فرضتها أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ - تتمثل في المحاور الثلاثة الآتية :

- قضايا الحكم الصالح وإشكاليات تعزيز الديموقراطية الشعبية .
- إعادة النظر في تعريف الدور التنموي للدولة .
- إشكاليات النهضة الأفريقية .

وسوف نحاول في هذا السياق متابعة الاتجاهات الفكرية الجديدة التي عبر عنها الأفارقة أنفسهم تجاه القضايا سالفة الذكر ، وذلك على النحو التالي[٩٤] :

أولاً: إشكاليات تعزيز الديموقراطية في أفريقيا:

لقد تم تجاوز الحديث عن أنماط الديموقراطية الأكثر ملاءمة للقارة الأفريقية ، وأصبح الحديث ينصب على أشكال التعدد السياسي والاجتماعي ، وعلى الآليات والإجراءات التي تكفل هذا التعدد . وعليه فقد أضحت قضايا القيادة والحكم الصالح والشفافية والمساءلة من أهم الموضوعات التي تشكل محور الجدل السياسي والاجتماعي الأفريقي في المرحلة الراهنة ، وفي أواخر التسعينيات من القرن المنصرم سادت موجة من التفاؤل حول مستقبل الحركة الاجتماعية الجديدة للديموقراطية في أفريقيا .

ويمكن القول - إجمالاً - إن ثمة اتجاهات جديدة في الفكر السياسي والاجتماعي الإفريقي تركز على اتجاهات تعزيز الديموقراطيات الجديدة في

إفريقيا . ولعل من أبرز العوائق والقيود التي تعترض سبيل عمليات تعزيز التحول الديموقراطي في إفريقيا القيود الأربعة التالية :

* الصراعات الاجتماعية التي عصفت بكافة أشكالها الواقع الأفريقي ، وهزت الاستقرار السياسي للمجتمعات . ولا شك أن ظهور واستمرار هذه الصراعات إنما يعكس فشل التنظيمات السياسية والحركات الاجتماعية في تبرير شرعية وجودها من خلال برامج اجتماعية واقتصادية منفصلة عما تطرحه النخبة الحاكمة ، وطبيعي أن تصبح الإثنية والجماعات الفرعية البديل الملائم الذي يلجأ إليه الأفراد لتحقيق مطالبهم الجمعية والفردية .
* انتشار الفقر المدقع بين قطاعات واسعة من المجتمعات الإفريقية وقد أفضى ذلك إلى أن ينظر إلى المنصب العام باعتباره طوق النجاة من واقع الفقر . ولعل ذلك ما يبرر انغماس كثير من الساسة الأفارقة في ممارسة استهلاكية وترفيه لا تتفق وجوهر منظومة التنمية التي تحتاجها القارة الإفريقية . أضف إلى ذلك فإن تولي المنصب السياسي العام يؤدي إلى توقف قنوات الاتصالات مع جماهير الناخبين ، وهو الأمر الذي يفقد القيادة مبدأ المساءلة والقدرة على حل المشكلات الملحة .
* إساءة استغلال العملية الانتخابية وجهاز الدولة ؛ فمن الأمور المألوفة - في الواقع الأفريقي - أن جهاز الدولة يستخدم بصورة أحادية وعنيفة ، مثل : تحويل العملية الانتخابية إلى مجرد «لعبة سياسة» تقوم على الغش والتزوير ، وفي النهاية يصبح التصويت مجرد إجراء فارغ المضمون . فهو لا يتضمن ممارسة حق الناخبين في الاختيار . ومن الغريب أن أجهزة القضاء والإعلام والسلطات الانتخابية تقوم بأدوار محورية في عمليات «الإقصاء» السياسي لتلك الجماهير الأفريقية .
* غياب - أو على الأقل - قلة المؤسسات اللازمة لتعزيز عمليات التحول الديموقراطي ؛ فالأجهزة الأمنية في الدول الأفريقية عادة ما تقوم بقمع المعارضة ، ولعل المثل الأبرز في هذا السياق ما تعرض له مرشح المعارضة في الانتخابات الرئاسية الموريتانية عام ٢٠٠٣ السيد ولد هيد الله ،

والذي تم اعتقاله فور إعلان نتائج الانتخابات ، ووجهت له تهم التآمر لقلب نظام الحكم والتخابر مع دول أجنبية .

ثانياً: الدولة والتنمية:

من الملفت للنظر أن أزمة التنمية في إفريقيا تعكس فشلا لنموذج التنمية الذي تقوده الدولة وتسيطر عليه ، كما تشهد أزمة - كذلك - في نموذج التنمية الذي يتقلص فيه دور الدولة الذي يتسم بالمحدودية . ويرى نفر غير قليل من الباحثين الأفارقة أن اتهام الدولة في أي عملية تنموية يعد محورياً ، نظراً لكونها المؤسسة الأبرز في المجتمع ، وعليه فإن فشل جهود التنمية يعزى بشكل أو بآخر - في نظر هؤلاء - إلى عجز الدولة ؛ فالدولة الأفريقية عاجزة وغير كفؤة ، ولم تستطع إدارة العملية التنموية .

واستناداً إلى ما سبق ، فإن الفكر التنموي الجديد في إفريقيا يدعو إلى إحداث تغيرات نوعية في بنية الدولة الأفريقية ؛ لكي تصبح دولة وظيفية Functional State ، أي تصبح الدولة الأفريقية فعالة وتمارس سلطة وظيفية في مجتمعها ، بحيث تصبح في وضعية تؤهلها لتحقيق ومتابعة الغايات المرجوة في سياق مجتمعها . على أن هذه الدولة الوظيفية تختلف تماما عن صيغة الدولة الرشيدة التي ترتبط ببرامج التكيف الهيكلي وبفكر المشروطية المصاحب لها ؛ ذلك أن دولة التكيف ما هي إلا أداة ناجعة لتنفيذ سياسات الإصلاح الليبرالي في إفريقيا . أما الدولة الوظيفية التي نتحدث عنها في هذا السياق فليست معنية بتنفيذ برامج التكيف والإصلاح ، وإنما هي معنية - بالأساس - بتحقيق الضبط والسيطرة بما يسمح لها تحقيق الأهداف المتبناة في سياق مجتمعها .

على أن المعضلة الأساسية التي تواجه هذا الاتجاه تتمثل في من الذي يتولى تغيير وإصلاح الدولة الأفريقية؟ وهنا يطرح البعض إجابة فيها قدر كبير من العمومية والغموض ؛ إذ تلقى المسؤولية على كاهل كل من النخبة والجماهير الأفريقية من أجل الخروج من وضع التخلف والتهميش الذي تعاني منه القارة![٩٥]

ثالثاً: نحو رؤية بديلة « للنيباد »:

يطرح المفكر الأوغندي الأبرز داني نابوديري رؤية مغايرة لمبادرة «النيباد» ؛ إذ يرى بأنها تعبر عن التوجهات الخارجية النابعة من خارج أفريقيا ، ومن ثم تجنبت تماماً قضية تعبئة القوى الاجتماعية الداخلية ، واستغلال موارد القارة الطبيعية من أجل إعادة بعث ونهضة أفريقيا[٩٦] .

ويجادل نابوديري أن «النيباد» لم تطرح القضايا السياسية المزمنة والمعوقة لمقدرة القارة على تطوير نفسها ، ومن ثم فإن الشعوب الإفريقية قد تم إضعافها وتهميشها من خلال بنية النهب والاستغلال المسيطرة في القارة ، والتي وقفت النيباد عاجزة عن تحديها أوالتعامل معها .

الفصل الرابع
الإشكاليات المنهاجية والنظرية
في دراسة النظم السياسية الإفريقية

تطرح الاتجاهات الحديثة في دراسة النظم السياسية الإفريقية جملة من الإشكاليات التي تتعلق بمنهج التناول، وببعض القضايا النظرية العامة. ويمكن أن نشير إلى أبرز هذه الإشكاليات على النحو التالي :

الإشكالية الأولى : التعميم وحدود العام والخاص في دراسة النظم السياسية الإفريقية ؛ إذ يطرح بعض الدارسين صعوبة التعميم في دراسة السياسة الإفريقية ، نظراً لواقع التعدد والاختلاف الذى تشهده دول القارة حتى إن البعض يشير إلى وجود أكثر من إفريقيا واحدة استناداً إلى هذا المعيار(٩٧) . ويؤكد وليم تورد وف ذلك بقوله : «إن إفريقيا قارة واسعة ومتنوعة . . . ويعد جمع هذه الدول معاً من أجل الحديث عن سياسة إفريقية أمر مضلل إلى حد ما»(٩٨) . وعليه يصبح السؤال الملغز والحالة هذه هو : هل يمكن الحديث عن نظم سياسية إفريقية أو نظم سياسية في إفريقيا كما أشارت الدراسة في موضع سابق .

لقد حاولت بعض الاتجاهات الإفريقية في الدراسة الإجابة على السؤال السابق من خلال ضبط عملية التعميم وقصرها على القواسم المشتركة فقط . وعادة ما يتم تحديد هذه القواسم من خلال تكرار حدوثها ، مثل : الانقلابات العسكرية ، ونظام الحزب الواحد ، والفساد السياسي وهلم جراً . ويأتى في سياق هذه الإشكالية - كذلك - محاولة تنميط النظم السياسية الإفريقية في وصف واحد ، مثل : نظام الحكم الشخصي ، والأبوية الجديدة ، وسياسات ملء البطون . . إلخ . ولا يخفى أن النظم السياسية

الإفريقية أكثر اتساعاً من هذا الحصر التعسفي ، وربما تكون ناعومى خازان على حق حينما عبرت عن هذه الإشكالية بقولها إن كلا من منظور إفريقيا واحدة ، والمنظور القائل بوجود أكثر من إفريقيا لا يصلحان للتعامل مع واقع التنوع في السياسة الإفريقية .

الإشكالية الثانية : تتعلق بحدود العلاقة بين الخصوصية والعالمية في دراسة النظم السياسية الإفريقية . فقد ثار جدل واسع في الدوائر العلمية والأكاديمية حول «منهج التناول» ، وكان الرأى الراجح يركز على منظور الخصوصية الإفريقية . على أن أحد الاتجاهات الحديثة - ولاسيما بين المستفرقين - يؤكد على منظور العالمية ، ويرى بأنه لا توجد خصوصية إفريقية للسياسة ؛ فالبحث عن بعد الخصوصية الإفريقية ينبغي أن لا يكون على حساب ما هو مستهدف في التحليل السياسي بوجه عام[٩٩] .

وتجدر الإشارة إلى أن إقترابات دراسة العولمة الجديدة إفريقياً ، قد طرحت الإشكالية مجدداً ولكن على مستوى علم السياسة الإفريقي بشكل عام ؛ إذ طالب عديلي جينادو - الرئيس السابق للجمعية الإفريقية للعلوم السياسية - بضرورة تحقيق نوع من الشراكة بين إفريقيا وعلم السياسة الغربي ، بمعنى أن تتم دراسة العالم الغربي من منطلق إمكاناته ومخزونه الثقافي[١٠٠] . ويتطلب ذلك - أيضاً - أن يعيد علم السياسة الغربي رؤيته في التعامل مع المناطق الحضارية الأخرى .

الإشكالية الثالثة : ترتبط بالصور الذهنية السائدة والقوالب الجامدة الخاصة بالإدراك العام للسياسة الإفريقية ، ولعل الانشطار الفكري حول تفسير الأزمة الإفريقية يعكس هذه الإشكالية . فالاتجاه التشاؤمي الذى يعبر عنه تيار Afropessemism يختزل إفريقيا في ما أطلق عليه كابلان «سياسات الفوضى» : الحروب ، والمجاعة ، واللاجئين ، وتعرية البيئة ، وانهيار الدولة . . . الخ . أما الاتجاه الثاني فإنه يرمي إلى تسويق إفريقيا من خلال تطبيق سياسات الإصلاح السياسي والاقتصادي ، أو أنه يعبر عن رؤية إفريقية مثالية لتحقيق نهضة إفريقيا[١٠١] .

الإشكالية الرابعة : وهى المرتبطة بالمعرفة الغربية لإفريقيا ؛ إذ يلاحظ

غياب الرؤية التحليلية الكلية الملائمة لفهم الواقع السياسي والاجتماعي الإفريقي الراهن .

ولعله من الأمور ذات الدلالة الواضحة في هذا السياق ، أننا حينما بحثنا على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وقواعد البيانات المتاحة عليها عن العناوين الخاصة بالنظم السياسية الإفريقية African Political Systems أو Political Systems in Africa ، لم يظهر في عرض النتائج سوى الكتاب الذى حرره كل من Fortes & Evans-Pritchard عن النظم السياسية الإفريقية من منظور أنثروبولوجي في عام ١٩٤٠ . وحينما وسعنا دائرة البحث باستخدام كلمات مثل African Politics ، كانت نتائج البحث متنوعة وتعكس المنظور الغربي في تعامله مع قضايا السياسة والحكم في إفريقيا ، إما من منطلق دراسة الحالة ومحاولة استخلاص نتائج عامة ، أو من خلال تناول قضايا جزئية معينة مثل : النظام الحزبى ، والقيادة السياسية ، والفساد ، والعسكريين وغيرها(١٠٢) .

الإشكالية الخامسة : تنبع من هيمنة النظرة الأيديولوجية على دراسة السياق التاريخي للتطور السياسي والاجتماعي في إفريقيا ، فمعظم الدراسات التي قدمها دارسون غربيون أهملت خبرة ما قبل الاستعمار ، وحاولت استخلاص الدروس من تاريخ أوربا . وفي المقابل راح عدد من الكتاب الأفارقة يتغنى بأمجاد المرحلة التقليدية السابقة على الاحتكاك الأوربي بإفريقيا(١٠٤) . وعلى ذلك فإن عملية التحليل السياسي لمختلف قضايا السياسة والحكم في إفريقيا تحتاج عقلاً منفتحاً قدر المستطاع . وتلك العملية تستند بصفة أساسية ، من وجهة نظرنا ، إلى مقولتين حاكمتين : الأولى هي نقطة الانطلاق الصحيحة للتحليل تاريخياً ومفاهيمياً ، حيث يصبح السؤال المحورى - والحالة هذه - هو من أين نبدأ؟ أما المقولة الثانية فهي تطرح السؤال كيف نبدأ وبأي المفاهيم؟

الإشكالية السادسة : ترتبط بقضية الأجندة البحثية التي تحدد أولويات الدراسة في النظم السياسية الإفريقية . فالتحولات المعرفية والمنظورية التي شهدها حقل السياسة المقارنة انعكست بدون أدنى شك على اهتمامات

البحث والدراسة في الحالة الإفريقية . وعلى سبيل المثال : فإن قضية التنموية ومنظور التحديث السياسي قد تركت مكانها في المناظرة الإفريقية - منذ منتصف الثمانينيات - ليحل محلها فكر التكيف الهيكلي على المستوى الإقتصادي والديمقراطية الليبرالية على المستوى السياسي . بل إن الموضوعات التي تم دراستها في الغرب قديماً مثل تأثير الأوضاع الإقتصادية على توجهات التصويت لدى الناخبين ، وتأثير الانفتاح السياسي على الانقسامات الحزبية والمؤسسات السياسية ، أضحت ذات أهمية محورية في دراسة النظم السياسية لدول الجنوب ، ومنها إفريقيا(١٠٤) .

الفصل الخامس
التقاليد العربية في دراسة النظم السياسية الإفريقية

لا مراء في أن اهتمام الباحثين العرب بالدراسات الإفريقية عامة سيطر عليه – منذ بداية سنوات التحرر الإفريقي – منظور العلاقات العربية الإفريقية ، وقضايا التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا . ومع ذلك فإن وجود بعض الأساتذة الرواد من علماء السياسة من المتخصصين في الشؤون الإفريقية – ولا سيما في كلية الإقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة – قد أسهم في بناء ما يمكن أن نطلق عليه تقاليد عربية في دراسة قضايا التطور السياسي في إفريقيا . ويمكن أن نشير بهذا الخصوص إلى كتاب الدكتور عبد الملك عوده «السياسة والحكم في إفريقيا» وكتاب نزيه نصيف «النظم السياسة في إفريقيا : تطورها واتجاهها نحو الوحدة» . وكتاب الدكتورة حورية مجاهد : «نظام الحزب الواحد في إفريقيا»[١٠٥] .

وعلى الرغم من تضاءل اهتمام الباحثين العرب بدراسة قضايا النظم السياسة الإفريقية منذ نهاية السبعينيات ، فإنه يمكن التمييز بين بعض مستويات ومجالات الاهتمام ، وذلك على النحو التالي :

* **أولها** : الدراسات التي تناولت النظم السياسية ونظريات السياسة المقارنة بشكل عام . ومع أن مثل هذه الدراسات ذات الطابع النظري قليلة ونادرة ، فإن اهتمامها بالحالة الإفريقية محدود وهامشي[١٠٦] .
* **ثانيها** : البحوث والدراسات التي ركزت على قضايا جزئية وتطورات سياسية معينة في بعض الدول الإفريقية ، مثال ذلك : قضايا الصراع الأثني ، والحروب الأهلية ، وعمليات التحول الديمقراطي ، ولعل مجلة السياسة الدولية التي تصدر عن مؤسسة الأهرام بالقاهرة قد اهتمت

بنشر هذا النمط من الدراسات والملفات[١٠٧] .

* **ثالثها** : بعض أطروحات الماجستير والدكتوراه التي عالجت بعض قضايا النظم السياسية الإفريقية . والملفت للنظر – حقاً – أنه بالرغم من قلة عدد هذه الأطروحات التي نوقشت في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، وفي معهد البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة فإنه يمكن الإشارة إلى رسالتين فقط : إحداها عن النظام السياسي الأثيوبي ، والأخرى عن التحول الديمقراطي في أوغندة عام ١٩٩٩[١٠٨] .
* **رابعها** : بعض المحاولات الحديثة التي عرضت لبعض إشكاليات التحول في النظم السياسية الإفريقية ، مثل : الدراسات التي قام بها الباحث عن : التحول الديمقراطي في إفريقيا ، والانتخابات التعددية ، التحديات التي تواجهها إفريقيا في القرن الواحد والعشرين ، والتوازن الإقليمى في منطقة البحيرات العظمى . ويأتى في هذا السياق دراسة الدكتورة نيفين حليم عن العنف والحروب المسلحة في إفريقيا ، ودراسة الدكتور إبراهيم نصر الدين عن إشكالية الدولة في إفريقيا[١٠٩] .

واستناداً إلى ما سبق بيانه ، فإنه يمكن الوصول إلى النتائج التالية :

* إنه باستثناء الدراسة التي قدمها الباحث وصدرت عام ١٩٩٨ في شكل كتاب عن النظم السياسية الإفريقية لم نتمكن في حدود الخبرة الذاتية والإمكانات المتاحة من رصد دراسة مماثلة من حيث شمولية الرؤية والتحليل على مستوى إفريقيا . وقد حاولت الدراسة طرح رؤية نقدية للنموذج المعرفي الغربي في دراسة النظم السياسية الإفريقية . وانطلاقا من المنظور الحضاري الإفريقي عالجت الدراسة إرهاصات تأسيس النظم السياسية الحديثة منذ ما قبل الاستعمار حتى مرحلة الاستقلال ، وكذلك أهم إشكاليات تأسيس النظم السياسية بعد الاستقلال ، مثل : قضايا التكامل القومي ، والتعددية السياسية ، والعلاقات العسكرية المدنية ، كما ناقشت الدراسة أهم قضايا النظم السياسية الإفريقية الحديثة ، مثل : القيادة ، والأحزاب ، والتحول الديمقراطي ، والنظم الانتخابية .

* أن ضعف الاهتمام العربى بدراسة النظم السياسية الإفريقية يعكس أزمة الدراسات المقارنة – بشكل عام – في التقاليد العربية ؛ إذ تواجه الباحث مشكلات وعوائق عديدة تتعلق بصعوبة الحصول على المعلومة ، وعدم إمكانية – إن لم يكن استحالة – إجراء دراسات ميدانية في الدول الإفريقية . ومع ذلك تجدر الإشارة إلى جهود مركز البحوث والدراسات السياسية ، ومركز دراسات الدول النامية بجامعة القاهرة ، وذلك في دعم الاهتمام العلمى بقضايا التطور السياسي في دول الجنوب ، ومن بينها إفريقيا .
* ضعف التواصل بين الباحثين العرب والأفارقة بغية إقامة حوار علمي مشترك حول أهم قضايا التطور السياسي في كل من إفريقيا والوطن العربي . وعلى الرغم من وجود أنشطة بحثية انطلاقاً من المنظور الإفريقي للنهضة تقوم بها مؤسسات إفريقية ، مثل : الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية ، ومجلس تنمية البحوث الاجتماعية (الكوديسريا) فإن المساهمة العربية في هذه الأنشطة هي جد محدودة . وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى جهود الجماعة العلمية الإفريقية الرامية إلى ترسيخ تقاليد إفريقية لعلم السياسة ، وإلى تقديم أطر منهاجيه ومعرفة بديله لدراسات قضايا التطور السياسي والاجتماعي في إفريقيا ، وهى كلها محاولات جديرة بالتأمل والدراسة من جانب الباحثين العرب وغيرهم من الباحثين الذين ينتمون إلى دول الجنوب بعامة .
* وأياً كان الأمر ، فإنه ينبغى أن نضع الملاحظات والنتائج السابقة في سياق أوسع يشمل أزمة البحث العلمي ولاسيما في مجال السياسة المقارنة في الوطن العربي . وقد تعرض الباحث في موضع آخر لأهم الإشكاليات والعوائق التي تعترض الدراسة والبحث في الحالة الإفريقية .

خاتمة

حاولت الدراسة رصد وتحليل الاتجاهات الحديثة الرئيسية في دراسة النظم السياسية الإفريقية ، وذلك عبر ثلاثة محاور رئيسية ، هي الأطر والمداخل النظرية ، والمفاهيم والقضايا النظرية ، والإشكاليات المنهاجية والنظرية . كما أنها حاولت كذلك التعريف بجهود الباحثين العرب في دراسة النظم السياسية الإفريقية . وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج الهامة من بينها :

- إن الاقترابات والمداخل الحديثة المستخدمة في دراسة النظم السياسية الإفريقية (التحول الديمقراطي ، والتكيف الهيكلي ، والعولمة ، وإدارة الصراعات الإثنية) رغم أنها تعبر عن اتجاهات ما بعد الحداثة في تحليل السياسة المقارنة بشكل عام ، فإنها لم تتجاوز تماماً تقاليد المرحلة السابقة عليها ؛ إذ أعيد التأكيد على بعض الاقترابات والافتراضات مثل : الإقتصاد السياسي وعلاقات الدولة بالمجتمع .
- هيمنة مدخل التحول الديمقراطي على اتجاهات الدراسة ؛ إذ أنه يكاد يشمل على المداخل والاقترابات الأخرى المرتبطة به ، وهو الأمر الذى دفع إلى ساحة التحليل المقارن بجملة من المفاهيم الجديدة ، مثل : مفهوم الحكم الذى ينظر إليه – في كثير من الأحيان – باعتباره المدخل المناسب لفهم النظم السياسية الإفريقية . كما أعيد التأكيد على مفاهيم أخرى أو تطويرها ، مثل : الانتخابات ، والعسكرة ، والمجتمع المدني ، والبيئة .
- لا تزال دراسة النظم السياسية الإفريقية تعانى من إشكاليات منهاجية ، ونظرية عامة تتعلق بمنهج التناول الملائم ، وقضايا الخصوصية والعالمية ،

وتحيز أطر التفسير والتحليل ، وغياب النظرة الكلية في فهم الواقع الإفريقي بكل ما يشتمل عليه من خصائص ومخزون ثقافي وحضاري . وقد طرح في هذا السياق ضرورة تأسيس إطار معرفي ومنهاجي بديل لدراسة النظم السياسية الإفريقية .

- وفيما يتعلق باهتمام الباحثين العرب بدراسة النظم السياسية الإفريقية ، فإنه لا يزال محدوداً ، وربما يرتبط ذلك بأزمة البحث العلمي في الوطن العربي بشكل عام ، وعدم الاهتمام الكافي بتعميق دراسات المناطق في التقاليد الأكاديمية العربية .

الهوامش والمراجع

(1) John A.Wiseman, "The Rise and Fall of Democracy in sub Saharan Africa, in: David Potter et al.(eds.), **Democratization** (Cambridge: Polity press, 1997) pp278-291.

(٢) لقد عالج الباحث هذه القضية في أكثر من موضع آخر، انظر على سبيل المثال : حمدي عبد الرحمن حسن ، «السياسة المقارنة : نحونموذج معرفي جديد ، تقويم نقدي ودراسة للحالة الإفريقية ، المنارة (المفرق : جامعة آل البيت) ، المجلد ٥ ، عدد ٣ ، يوليو/تموز ٢٠٠٠ ، حمدي عبد الرحمن ، «التحولات المعرفية في علم السياسة : النظام المعرفي المسيطر وأزمة ما بعد الحداثة» ، النهضة ، عدد ٢ ، يناير ٢٠٠٠.

(٣) انظر وقارن :

Paul N.Ndue, "Restoring Legitimacy to Public Authority in: Twentieth Century Africa", **Perspectives on Political Science**, Vol.28, No.2, spring1999. and Arthur A. Goldsmith, "Sizing up the African State", **The Journal of Modern African Studies**, Vol.38, no.1, 2000, pp1-20.

وانظر أيضاً : إبراهيم أحمد نصر الدين ، إشكالية الدولة في إفريقيا ، سلسلة بحوث سياسية ، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ، عدد ١٣٠ ، يوليو ٢٠٠٠.

(4) Adebayo O. Olukoshi & Liisa Laakso, **Challenges to the Nation-State in Africa**, Nordic Africa Institute,May 1996.

(5) Naomi Chazan et al.(eds), **Politics and Society in Contemporary Africa,** (London and Boulder; Lynne Rienner, 1999) and William Tordoff, **Government and Politics in Africa**, (London: Macmillan Press ltd., 1997).

وعلى الرغم من أن كلا الكتابين اشتملا في طبعتيهما الثالثة إضافات جديدة عن التحولات السياسية

والاقتصادية التي شهدتها إفريقيا في فترة ما بعد الحرب الباردة فإن الاتجاه العام للتحليل ، ومع ذلك ، لم يتغير .

(٦) إبراهيم نصر ، مرجع سابق ، ص٩ .

(٧)لقد عالج باتريك شابال هذه الأطر النظرية بشكل مفصل بالنسبة للحالة الإفريقية ، انظر لمزيد من التفصيلات :

Patrick Chabal, "Apocalypse Now? A Postcolonial Journey into Africa", **Inaugural Lecture,** Delivered on 12 March 1997 in Kings College, London, (available at http://www.kel.ac.uk/depsta/humanities/pobrst/pc papers. htm).

(8) Michael Bratton, Nicholas van de Walle, **Democratic Experiments in Africa: Regime Transitions in Comparative Perspective** (Cambridge: Cmbridge Universty Press, 1997).

(٩) انظر على سبيل المثال :

Benno J.Ndulu and Stephen A. O Conell, "Governance and Growth in Sub Saharan Africa", **Journal of Economic perspective,** Vol.13, No.3, Summer 1999 and David Gordon and Howard Wolpe, "The Other Africa", **World Policy Journal,** Vol.15, No.1, Spring 1998.

(١٠) انظر على سبيل المثال الدراسات التالية :

Earl Conteh-Morgan, **Democratization in Africa, The Theory and Dynamics of Political Transitions,** (Westport, CT and London: Preager publishers, 1997). Micheal Bratton and Nicolas van de Walle, **Democratic Experiments in Africa: Regime Transitions in Comparative Perspective,** (Cambridge: Cambridge University Press, 1997), crawford Yuong. The Third Wave of Democratization in Africa: Ambiguities and Contradictions" in Richard Joseph (ed), **State, Conflict, and Democracy in Africa,** (Boulder and London: Lynne Rienner, 1999), Steven Friedman, "Agreeing to Differ: African Democracy, its Obstacles and Prospects", **Social Research,** Vol.66, No.3, Fall 1999, Marina Ottaway, **Africa's New Leaders: Democracy or**

State Reconstruction?, (Washington, D.C: Carnegie Endowment for International Peace, 1999). Andrew Reynolds, **Electoral! Systems and Democratization in Southern Africa**, (Oxford and New York: Oxford university Press, 1999) and E.Osaghae, "Democratization in Sub-Saharan Africa: faltering Prospects, New Hopes", **Journal of contemporary African Studies**, Vol.17, No.2, 1999

(١١) راجع ذلك مؤلفنا : حمدي عبد الرحمن ، قضايا في النظم السياسية الإفريقية . القاهرة : مركز دراسات المستقبل الإفريقي ، ١٩٩٨ ، الفصل السادس .

(١٢) من أبرز المدافعين عن هذا الاتجاه المفكر النيجيري الراحل كلود ايك ، انظر :

Claude Ake, "**Globalization, Multilateralizm: The Political and Social Framework**", (New York: Macmillan press, 1998).

على أن هناك من يشكك في جدوى العودة للتراث الثقافي والحضاري التقليدي لإفريقيا ، نظراً لأنه يكرس قيم الأنانية والأوتوقراطية ، انظر مثلاً :

John Yoder, "Good Government and Traditional African Political Philosophy: The Example of the Hanyok of the Congo", **The Journal of Modern African Studies**, Vol.36, No.3, 1998, pp483-507.

(١٣) انظر الفصل الثالث الذي كتبه جون كلارك في :

John F.Clark and David E.Gardinier (eds.), **Political Reform in Francophone Africa**, (Boulder: West View Press, 1997). pp23-39 and see also:

Aili Mari Tripp, "Political Reform in Tanzania: the Struggle for Associated Autonomy", **Comparative Politics**, Vol.32, No.2, January 2000, pp191-214.

(١٤) انظر على سبيل المثال :

Carolyn Bay Lies, "Political Conditionality and Democratization", **Review of African Political Economy**, Vol.22, No.65, Spring 1995 and Roger southall, "Re-Forming the State? Kleptocracy & the Political Transaction in Kenya", **Review of African Political Economy**, Vol.26, No.79, March 1999, pp93-108.

(١٥) انظر وقارن :

Richard Joseph, "Africa, 1990-1997: From Aperture to Closure", **Journal of Democracy**, Vol.9, No.2, 1998, p3. Robin Luckham, "Taming the Monster: Democratization and Demilitarization", in Edoe Hutchful and Abdoulaye Bathily (ed.), Dakar, Codesria, 1998, p.590 and Hamdy Abdel-Rahman, "Africa and the Road Ahead: what prospects?", **Al-Nadwah**, Amman, Vol.X, No.2, May 1999, p29.

(١٦) انظر :

Clark and Gardinier, op.cit, p31, Abdel-Rahman, op.cit, p31-35, Tripp, op.cit. p212.

وانظر أيضاً :

David Riebb, "In Defense of Afro-Pessimism", **World Policy Journal**, Vol.15, No.4, Winter 1998-1999, pp10-22 and Friedman, op.cit, pp826-7.

(١٧) لقد كتب Rieff دراسته الموسومة في الدفاع عن الرؤية التشاؤمية لإفريقيا والسابق الإشارة إليها في الهامش السابق رداً على التيار المتفائل الذي يمثله القائلون بإمكانية حدوث النهضة الإفريقية وتحقق الحكم الصالح . انظر أيضاً :

(18) E.Osaghae, **Democratization in Sub-Saharan Africa**, op.cit, pp3-5. Joseph, Africa 1990-1997, op.cit, pp3-5.

(١٩) انظر عرضاً لهذه الاقترابات في :

Reynolds, op.cit, pp3-19, and Bratton and Van De Walle, op.cit, chapter1.

(٢٠) انظر عرضاً لهذه الاقترابات في :

Reynolds, op.cit, pp3-19, and Bratton and Van De Walle, op.cit, chapter1.

لقد ناقشت المقالات المنشورة عن حالة كينيا قضايا محورية مثل الانتخابات والنظام الحزبي وأسباب عدم اكتمال التحول الديمقراطي . انظر على سبيل المثال :

John Harbeson, "Political Crisis and Renewal in Kenya, Prospects for Democratic Consolidation," **Africa Today**, Vol.45, No.2, April-June 1998, pp161-184,

Stehen N.Ndegwa, "The Incomplete Transition: the Constitutional and Electoral Context in Kenya", in ibid, pp193-212., Richard Sandbrook, "Transitions Without Consolidation: Democratization in Six African Cases", **Third World Quarterly**, March, 1996, Vol.17, No.1, pp69-87. And Roy May and Simon Massey, Two Steps Forward, One Step Back: Chad's Protected "Transition to Democracy", **Journal of Contemporary African Studies**, Vol.18, No.1, January 2000, pp107-132.

(٢١) انظر :

Bratton and Van De Walle, op.cit, pp1-18.

ولقد استخدم سميث أيضاً هذا الاقتراب الكمي في دراسته لتأثير الليبرالية والديمقراطية على الصراعات الإثنية في إفريقيا ، انظر في تفصيلات ذلك :

Zeric Kay Smith, "The Impact of Political Liberalisation and Democracy on Ethnic Conflict in Africa: An Empirical Test of Common Assumptions", **The Journal of Modern African Studies**, Vol.38, No.1, March 2000, pp21-39

(٢٢) انظر :

John Mukum Mbaku, "Constitutional Engineering and the Transition to Democracy in Post Cold War Africa," **Independent Review**, Vol.2, No.4, Spring 1998.

ولا أدل على شيوع الاتجاه الدستوري في دراسات التحول الديمقراطي من أن مركز الديمقراطية والتنمية ومقره لندن عقد مؤتمراً في مدينة أبوجا النيجيرية (يوليو ١٩٩٩) حول دستور عام ١٩٩٩ ومستقبل الديمقراطية في نيجيريا ، انظر أحد الدراسات التي قدمت في هذا المؤتمر في :

Julius O.Ihonvbere, "How To Make An Undemocratic Constitution the Nigerian Example", **Third World Quarterly**, Vol.21, No.2, 2000, pp343-367.

(٢٣) في تفصيلات الأزمة الإفريقية انظر :

Thankida Mkandawire and Charles C.Soludo, **Our Continent, Our Future:**

African Perspectives on Structural Adjustment, (Torento: NJ: Africa World press, 1999), p24. Adebayo O.Olukoshi, "economic crisis, Multipartism, and Opposition Politics in Contemporary Africa" in Adebayo O.Olukoshi (ed.), **The Politics of Opposition in Contemporary Africa**, (Uppsala: the Nordic Africa institute, 1998), pp19-25 and Rieff, op.cit, pp10-11.

(٢٤) لا يخفى أن الأدبيات تربط بين الديمقراطية الليبرالية من منظور التكيف الهيكلي ، ومن هنا أضحت مسألة تطبيق هذه البرامج بمثابة مدخل هام لفهم ديناميات الواقع السياسي الإفريقي . انظر في ذلك :

Tukumbi Lumumba-Kasongo, "Capitalism and Liberal Democracy as Forces of Globalization With a Reference to the Paradigms Behind the Structural Adjustment Programs in Africa," paper presented at **African association of political science (AAPS) biennial congress**, Dakar, June 22-25, 1999, pp12-17.

(25) Michael Chege, "The State and Economic Reform in Africa: A Review Article," **African Studies Quarterly**. 4(3): 3. 2000.

(26) Christopher Clapham, **Africa and the International System: The Politics of State Survival**, (New York Cambridge university press, 1996).

(27) Mkandwire and Soludo, op.cit, p88

(28) Richard Joseph, **"The Reconfiguration of Power in the late Twentieth-Century Africa"**, in Richard Joseph (ed.), State, Conflict and Democracy..., op.cit, pp63-67.

(29) Francis Chigbo Enenuo, **"Restructuring State- Civil Society Relations for Eeconomic Renewal in Africa"**, paper presented at AAPS congress, op.cit, pp8-10.

(30) Daniel tetteh Osabu-kle, "The Politics of One-Sided Adjustment in

Africa: the Subtle Decolonization of Africa", **Journal of black studies**, Vol.30, No.4, March 2000, p533

(٣١) انظر عرضاً لهذا الاتجاه في :

A.O.Olukoshi, "**Structural Adjustment and the Crisis of Governance in Africa**", the Nordic Africa Institute, research paper No.104, 1998, pp12-16.

(32) Thandika Mkandawire, "Crisis Management and the Making of Choiceless

Democracies", in: R. Joseph (Ed), **State, Conflict, and Democracy in Africa**, (London: Lynne Rienner, 1999), p. 119.

(33) I. Hussain, "Structural Adjustment and The Long-Term Development of Sub-Saharan Africa." In: R Van Der Hoeven, and F. Van Der Kraaij, eds., **Structural Adjustment and Beyond in Sub-Saharan Africa**, (The Hague, Netherlands, Ministry of Foreign Affairs, 1994).

(34) Patrick Chabal and Jean-Pascal Doloz, "**Africa Works: Disorder as Political Instrument**", (Oxford: James Currey, 1999) pp119-123.

(٣٥) انظر : Ibid, p123

(٣٦) إنّ تجليات العولمة تتمثل في إعلاء شأن السوق الحرّة، والمبادرة الفردية، والعمل الحرّ والمنافسة عديمة الرحمة، وسيادة منطق البقاء للأصلح لكي تصبحُ، مرةً أخرى، كما حدث في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر، المعيار الأساسي للنجاح .

(٣٧) انظر أعمال المؤتمر الذي نظمته الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية عام ١٩٩٩ نوشارك فيه الباحث – وذلك تحت عنوان العولمة والديمقراطية والتنمية في إفريقيا، داكار، السنغال، ٢٢ – ٢٥ يونيو ١٩٩٩ .

وانظر أيضا

Hakim Ben Hammouda, "**perspectives on globalization and its structures**", Codesria Bulletin, No.1, 2000, pp31-32.

(٣٨) انظر على سبيل المثال :

Yash Tandon, "The world Trade Organization and Africa's Marginalisation", **Australian Journal of International Affairs**, Vol.53, No.1. April1999, pp83-94. And Rieff, op.cit, p18.

(٣٩) انظر الدراسة المهمة التي قدمها سابيتي ماكارا في :

Sabiti Makara, "**Globalization and Democratization in the Conflict Torn Great Lakes Region of Africa**", AAPS congress, 1999, op.cit, pp1-8.

(٤٠) انظر على سبيل المثال :

Geoffrey B.Tukahebwa, "**Globalization and Gender Based Civil Society Organizations in The Democratization Process in Uganda**", AAPS congress, 1999, op.cit.

(٤١) انظر :

Mary kaldor, "**New and Old Wars: Organized Violence in a Global Era**", (Cambridge: polity press, 1999, especially ch.4&5).

(42) M.Duffield "Postmodern Conflict: Warlord's, Post-Adjustment States and Private Protection", civil wars, Vol.1, No.1, 1998, pp65-102.

(٤٣) انظر على سبيل المثال :

Tunde Bahawale "**Globalization, Conflicts and the Challenges of Nationhood in Nigeria**", AAPS congress, 1999, op.cit, and Hamdy Abdel-Rahman, Globalization and Cultural Identity in Africa, AAPS congress, 1999, op.cit.

(44) E. Ike Udogu, (ed.). **The Issue of Political Ethnicity in Africa.** Aldershot (UK) and Burlington, (VT: Ashgate Publishing Company, 2001), John Hutchinson and Anthony D. Smith (eds.), Ethnicity Oxford: Oxford University Press, 1996 and M. Crawford Young , "Revisiting Nationalism and Ethnicity in Africa" (December 7, 2004). James S. Coleman African Studies Center. James S.Coleman Memorial Lecture

Series: Paper Nationalism,

http://repositories.cdlib.org/international/asc/jscmls/Nationalism

(٤٥) انظر في ذلك :

Victor T.Le Vine, "Conceptualizing Ethnicity and Ethnic Conflict: a Controversy Revisited", **Studies in Comparative International Development,** Vol.32, No.2, summer 1997, pp45-75, and E.Ike Udogu, The Issue of Ethnicity and Democratization in Africa: Toward the Millennium, **Journal of Black Studies,** Vol.29, No.6, July1999, pp.790-108.

(٤٦) انظر على سبيل المثال عن الحالة الرواندية :

Timothy Longman "**State, Civil Society and Genocide in Rwanda**" in Richard Joseph , (ed.), state, conflict, op.cit, pp.339-358.

(٤٧) انظر:

Cecil Black, "The Role of Peace Communication in Conflict Resolution in Africa", **Journal of Black Studies,** Vol.28, No.3, January 1998, pp309-318.

(48) Donaid Rothchild, "**Managing Ethnic Conflict in Africa: Pressures and Incentives for Cooperation**", Washington D.C.: Brooking's Institution Press, 1997.

(49) Ian S.Spears, "Understanding Inclusive Peace Agreements in Africa: the Problems of Sharing Power", **Third World Quarterly,** Vol.21, No.1, February 2000, pp105-118 and Mwangi S.Kimenyi, "Harmonizing Ethnic Claims in Africa: a Proposal For Ethnic Based Federalism", **CATO Journal,** Vol.18, No.1, Spring- Summer1998.

(50) E.E. Osaghae, "**Ethnicity and Democratization in Africa**" in J.M. Mbaku, and J.O. Ihonvbere, (eds.), **The Transition to Democratic Governance: The Continuing Struggle** ,Westport, CT: Praeger, 2003.and Osaghae, Eghosa E ,Political Transition and Ethnic Conflict in Africa, **Journal of Third World Studies** , Spring 2004 ,

(٥١) انظر : ليلى مصطفى البرادعي ، «الجندرة وأسلوب إدارة شؤون الدولة والمجتمع» عرض لوقائع اللقاء الثاني للباحثات العربيات ، النهضة ، عدد١ ، أكتوبر ١٩٩٩ ، ص ص١٨٠ – ١٨٥ .

(52) Bratton and Van De Walle, op.cit, pp61-96.

(٥٣) انظر في ذلك : نصر محمد عارف ، نظريات السياسة المقارنة ومنهجية دراسة النظم السياسية العربية ، (فيرجينيا : جامعة العلوم الإسلامية والاجتماعية ، ١٩٩٨) ، ص١٨٦ .

(54) Ndue; op.cit, p.79

(55) Bratton and Van De Walle, op.cit., pp. 61-9

(56) Ndulu and O'Connell,op.cit,p.47.

وانظر أيضاً :

Paul Collier and Jan W.Guanning, "Explaining African Economic Performance", **Journal of Asian and African Studies**, Vol.xxxiv, No.1, 1999, pp.64-111.

(57) John Muku Mbaki, **"The Relevance of The State in African Development Preparing"**.

(٥٨) لم يتوقف البعض عند مسألة تحديد المفهوم ، انظر في ذلك :

A.Gupta, "**Governance in Africa: An Overview**". In N.N.Vohar and K.Mathews (ed.) Africa, India and South-South cooperation, New Delhi: Har Anand publications PVT Ltd., 1997, pp66-78

(٥٩) انظر في تتبع مسيرة المصطلح وتطوره :

Goran Hyden: "**Governance and Reconstitution of Political Order**" in Richard Joseph (ed.), State Conflict, op.cit, p.194.

(٦٠) انظر Ibid

(61) Morris Szeftel, "Misunderstanding African Politics: Corruption & the Governance Agenda", **Review of African political economy**, Vol.25, No.76, June1998, pp221-240.

(٦٢) في التمييز بين ظاهرة الخروج من الدولة exit from the state والخروج على نظام الحكم exit from polity انظر :

Eghosa E.Osaghae, "Exiting from the State in Nigeria", **African Journal of Political Science**, Vol.4, No.1, June 1999, pp83-98.

(٦٣) ويلاحظ أن مركز أبحاث الدول النامية بجامعة القاهرة قد أولى أهمية خاصة للانتخابات في دول الجنوب فعقد مؤتمراً حول هذا الموضوع في أول يوليو ١٩٩٦ وقد نشرت أعمال المؤتمر بعد ذلك في كتاب ، حيث شارك الباحث بورقة بحثية بعنوان : «الانتخابات التعددية في إفريقيا» . انظر : صلاح زرنوقة (محرر) ، الانتخابات البرلمانية في دول الجنوب ، القاهرة : مركز أبحاث الدول النامية بجامعة القاهرة ، ١٩٩٧ .

(٦٤) المرجع السابق

(65) Michael Bratton, "Second Elections in Africa", **Journal of Democracy**, Vol.9, No.3, July 1998, pp51-66.

(٦٦) للتعامل مع حركات الاحتجاج الشعبية التي ارتبطت بالمطالب المؤيدة لسياسة تعدد الأحزاب ، أعطت الأنظمة الأفريقية الحاكمة حريةً أوسع إلى العسكرة. تَركوا هذه القوات تَحصل على رواتبها منْ السكان ، أولاً تحت ستار ما يسمّى بعمليات حفظ القانون والنظام ، وبعد ذلك في الإدارة اليومية للإكراه – حواجز طرق ، وهجمات ، وجمع ضرائب كرها وحجز غير شرعي ، ومجموعة كبيرة من الخدمات الخاصّة . انظر :

Achille Mbembe, "**On the Postcolony: Studies on the History of Society and Culture**", 41. Berkeley: University of California Press, 2001.

(67) David Harris, "From Warlord to Democratic President: How Charles Taylor Won the 1997 Liberian Elections", **The Journal of Modern African Studies**, Vol.37, No.3, pp 431-455.

(٦٨) انظر على سبيل المثال :

Peter Wanyande, "**International Election Observers and the Democratization Process in Africa: the Kenyan Experience**", AAPS congress, 1999, op.cit.

(69) Ake, Claude. How Politics Underdevelops Africa. "**In The Challenge of African Economic Recovery and Development**". ed. Adebayo Adedeji and P. Bugemba, 316-329. London: Frank Cass1989.; Ake, Claude,The Unique Case of African Democracy. **International Affairs**, Vol 69, No.2 1993:239-244.; Ake, Claude. "**Rethinking African Democracy**". In Larry Diamond and Marc F. Plattner (ed.) **The Global Resurgence of Democracy**. Baltimore and London: The Johns Hopkins University Press,1993.and Ake, Claude. **Democracy and development in Africa.** Washington DC: Brookings Institution, 1996.

(٧٠) انظر عرضاً لهذه الآراء في : Renolds, op.cit., pp14-16. انظر وقارن :
Samuel Decalo, "**Civil Military Relations in Africa**", Gainesville, Fl: Florida Academic press, 1998.

(71) Seyoum Hameso, Issues And Dilemmas Of Multi-Party Democracy In Africa, **West Africa Review**, 2002.

(٧٢) إن دراسة الجوانب المُخْتَلِفة لتدخُّلِ الجيش وتولي مهام الحُكْم في الدول الإفريقية تمثل أحد المداخل المهمة لفهم كثير من قضايا السياسة والحكم في أفريقيا ، وتعْرِضُ الدراسات المشار إليها هنا رؤى عمليةً مفيدة في صياغة أي إستراتيجياتِ دستوريةِ وسياسية يمكن أن تُستَعملَ للسَيْطَرَة على تدخُّلِ الجيشَ المتكرّرَ . وبينما تُركّزُ الدراسات الأخرى على الأبعاد الضيِّقة مِنْ تدخُّلِ الجيشِ في السياسةِ الإفريقية ، فإن هذه الدراسة تُزوّدُنا بتقييم شامل حول الجوانبِ المُخْتَلِفة للتدخل العسكري . فهيَّ تشير إلى دورِ الجيشَ في السياسةِ الإفريقية مِنْ التدخُّلِ الأول إلى أداءِ النظام العسكري ، بالإضافة إلى الانسحاب وإعادة الارتباط ، وأخيراً تعزيز الإمكانية للسَيْطَرَة على مشكلةَ التدخُّلِ في المستقبلِ . ومثل هذا التحليلِ يعطينا فرصةً لفَهم المشكلةِ بأسلوب متسلسل ومنظّم .

George Klay Kier Jr, "**The Military and Politics in Africa: From Engagement to Democratic and Constitutional Control**", London: Ashgate Publishers, 2004 ; Gavin Cawthra, &, Robin Luckham "**Governing**

Insecurity: Democratic Control of Military and Security Establishments in Transitional Democracies", London. Zed Books, 2003 and Herbert M. Howe, "**Ambiguous Order: Military Forces in African States**", New York: Lynne Rienner, 2001.

(73) Eboe Hutchful and Abdaulaye Bathily, op.cit

(74) Robin Luckham, "**Militarisation and Democratisation in Africa: a Survey of Literature and Issues**", in Ibid, pp1-46.

(٧٥) يطرح البعض فكرة تقاسم المدنيين والعسكريين للسلطة السياسية وفقاً لفكرة الثنائية في النظام diarchy وذلك نظراً لصعوبة استبعاد العسكريين من الساحة السياسية . ويناقش كل من براتون وفان دي وال هذه القضية في سياق تحليلهما لنظام الأبوية الجديدة في إفريقيا على أساس أن العسكريين سوف يمثلون دوماً تحدياً للنظام السياسي خلال مرحلة التحول الديمقراطي .

(٧٦) يناقش كل من براتون وفان دي وال هذه القضية في سياق تحليلهما لنظام الأبوية الجديدة في إفريقيا على أساس أن العسكريين سوف يمثلون دوماً تحدياً للنظام السياسي خلال مرحلة التحول الديمقراطي انظر في تفصيلات ذلك :

Bratton and Van Walle, op.cit, pp243-246

(٧٧) انظر على سبيل المثال :

Beatrice Hibou and Richard Banegas, "**Civil Society and the Public Space in Africa**", Codesria Bulletin, No.1, 2000, pp39-47.

(٧٨) انظر :

Yahoo Olojede, "**Globalization and the Development of Civil Society in Nigeria**", AAPS Congress, 1999, op.cit.

(٧٩) انظر على سبيل المثال :

Samuel O.Atteh, "Grassroots Development: American Private Voluntary Organizations: Anti -Poverty programs in Africa", **Journal of Contemporary African Studies**, Vol.17, No.2, 1999.

(80) Chabal and Daloz, op.cit, p22.

(81) Ibid, p21.

(٨٢) رغم ذلك فان المجتمع المدني في أفريقيا لا يزال يعاني من اختفاء الطابع السياسي على (الإثنية) مما جعل كثيرا من تنظيماته ومؤسساته تقع ضحية هذه الإنجازات الأولية ، كما أن الحركات العمالية لا تزال ضعيفة رغم تخفيف قبضة الدولة عليها وذلك بفعل قوى السوق وفرص الاستثمار التي أعطت الأولوية لأصحاب رؤوس الأموال . وفي هذا السياق ظهرت بعض التنظيمات المدنية التنموية غير الحكومية التي تتلقى دعما خارجيا وينظر إليها من قبل المانحين بأنها الوسيلة الصحيحة لتقوية وتنمية المجتمع المدني في أفريقيا . انظر :

Abdalla Bujra, Said Adejumobi et al , **Breaking Barriers, Creating New Hopes: Democracy, Civil Society and Good Governance in Africa**, Addis Ababa: Development Policy Management Forum, 2004.

(٨٣) لقد شاع استخدام مفهوم الجندر أيضاً في الدراسات الإفريقية ولعل خير مثال على ذلك أن مجلس تنمية أبحاث العلوم الاجتماعية في إفريقيا (CODESRIA) جعله على قائمة أجندته البحثية خلال الفترة (١٩٩٨ - ٢٠٠٢) انظر في ذلك :

Towards the Millennium: Agenda 2000, Dakar, CODESRIA, 1998, pp80-81.

(84) "Nigeria (1986-1996)", AAPS congress, 1999, op.cit, pp2-6.

(٨٥) انظر مجموعة الدراسات حول علاقات الجندر في شرق وغرب إفريقيا في :

Felicia Oyekanmi (ed.), "**Men, Wmen and Wolence**", Dakar: Codesria, 2000.

(86) Olurode, op.cit, pp3-4.

(87) Ibid, p5.

(88) Bessie House-Midamba and Felix K. Ekechi , eds, "**African Market Women and Economic Power: The Role of Women in African Economic Development**", editors. Westport, CT: Greenwood Press, 1995

(89) Curil I.Obi, "Globalization and Environmental Conflict in Africa" **African Journal of Political Science**, Vol.4, No.1, June 1999, pp40 46.

(٩٠) انظر عرض نقدي لهذه الرؤية في :

Chabal and Daloz, op.cit, ppXV-XXI.

(٩١) انظر : حمدي عبد الرحمن ، قضايا في النظم الإفريقية ، مرجع سابق ، ص٩٠ .

(٩٢) انظر على سبيل المثال :

Cyril I.Obi, **"Globalized Images of Environmental Security in Africa"**, AAPS Congress 1999, op.cit.

(93) Ibid, pp9-20

(٩٤) اعتمدنا في كتابة هذا الموضوع على متابعة المناقشات والحوارات والأوراق البحثية التي قدمت للمؤتمر الرابع عشر للجمعية الأفريقية للعلوم السياسية ، والذي عقد في مدينة دير بان بجنوب أفريقيا خلال الفترة من ٢٦ - ٢٨ يونيو ٢٠٠٣ . وقد شارك الباحث في جانب من هذه المناقشات ، كما استطاع أن يتابع الاتجاهات البحثية الجديدة من خلال الأوراق التي قدمت للمؤتمر ، ومن المعروف أن مؤتمر الجمعية الأفريقية للعلوم السياسية والذي يعقد مرة واحدة كل عامين منذ تأسيس الجمعية عام ١٩٧٣ يعد أهم ملتقى أفريقي جامع (كل علماء وباحثي العلوم السياسية في أفريقيا والشتات) .

(٩٥) من الدراسات المهمة في هذا السياق انظر :

Dani Nabudere (ed), **"Globalisation and the Post Colonial State in Africa, Harare"**: AAPS Books, 2000. and **"Wale Are Olaiton, State and Development in Africa"**, Paper presented at the 14th Biennial Congress of AAPS , Durban, June , 2003.

(٩٦) انظر :

Dani Nabudere, NEPAD: **"Historical Backgroung and Prospects"**, Nairobi, the African Scholar Forum, 2002.

(97) Chris Allen, "Understanding African Politics", Review of African Political Economy, Vol.22, No.65, September 1995, p301.

(98) William Tordoff,"Government and Politics in Africa", Indiana: Indiana University Press; 4th edition, February 2003.

(٩٩) يعبر باتريك شابال عن هذا الاتجاه .

(١٠٠) انظر في ذلك : حمدي عبد الرحمن ، التحولات المعرفية في علم السياسة ،

مرجع سابق ، ص ص ٩٤ – ٩٥ .

(١٠١) يعبر تابومبيكي رئيس جنوب إفريقيا عن مشروع «النهضة الإفريقية» ويروج له منذ أن كان نائباً للرئيس ، انظر في ذلك : حلمي شعراوي ، مشروع مبيكي للنهضة الإفريقية ، اليسار ، عدد ١١١ ، مايو ١٩٩٩ ، ص ص٨١ – ٨٤ .

(١٠٢) قام الباحث بمتابعة هذه العملية لمدة أكثر من عام واستفاد من زيارته لبعض الجامعات الأمريكية ، وذلك في إطار اهتماماته البحثية بتطوير قاعدة بيانات عربية خاصة بالنظم السياسية الإفريقية .

(١٠٣) ثمة جهل واضح تجاه الحضارة الأفريقية القديمة بتراثها المعرفي البالغ الثراء واذا أخذنا علي سبيل المثال «جامعة سانكور » بمدينة تمبكتو ، لوجدنا أنها كَانتْ بمثابة مدرسة علمية ، اختلفت تماماً في تنظيمها وبنيتها التعليمية عن جامعاتِ أوروبا خلال القرون الوسطى . فهي لم تعرف نظم الإدارةً المركزيةً ، وسجلات الطلابِ ، أَومناهج مَحددة مِنْ الدراسةِ . وبالأحرى ، كَانَت مكوّنة من عِدّة مَدارِس أَوكُلِّيّات مستقلة تماما ، يدير كل منها ناظر أَوإمام . وكان الطلاب يتلقون تعليمهم علي يد معلّم واحد ، وعقدت الفصولَ الدراسية في فناءات المساجدِ أَوالمساكن الخاصةِ . وقد ركزت هذه المَدارِسِ بشكل أساسي على تعليم القرآن ، بالرغم من أن الدراسة اشتملت أيضا علي حقولِ معرفية أخرى مثل المنطقِ ، وعِلْم فلك ، والتاريخَ ً .وقد ألف العلماءُ كُتُبُهم الخاصةً كجزء مِنْ نموذج اجتماعي اقتصادي مستند على المنح الدراسية . وقد شكلتَ عملية بيع وشراءِ الكُتُبِ تجارة مربحة احتلت المرتبة الثانية بعد تجارةِ الملح الذهبيةِ . وظهر من بين العلماءِ والمحاضرين أحمد بابا –– وهومؤرخ مبرز في تاريخ السودان وله العديد من الأعمال الأخرى .

(١٠٤) لمزيد من التفاصيل : انظر : حمدي عبد الرحمن ، «خبرة البحث والتدريس في دراسات المناطق : إفريقيا نموذجاً» ، ورقة مقدمة لدورة المنهاجية الإسلامية في العلوم الاجتماعية ، القاهرة : مركز الحضارة للدراسات السياسية ، ٧/٢٩ – ٢٠٠٠/٨/٢ .

(١٠٥) يسجل الباحث بكل اعتزاز تقديره للمدرسة المصرية في العلوم السياسية ولاسيما تقاليد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة حيث استفاد من العلماء الرواد في تكوينه العلمي وتدريبه الأكاديمي .

(١٠٦) انظر على سبيل المثال : كتاب نصر عارف ، مرجع سابق .

(١٠٧) انظر على سبيل المثال : عبد الله الأشعل ، «صراع الكونغو وآفاق التسوية في البحيرات العظمى» ، السياسة الدولية ، عدد ١٣٤ ، أكتوبر ١٩٩٨ ، وحمدي عبد الرحمن ، «التوازن الإقليمي في البحيرات العظمى والأمن المائي المصري» ، السياسة الدولية ، عدد ١٣٥ ، يناير ١٩٩٩ ، ويمكن مراجعة الكشافات التحليلية لعامي ١٩٩٨ - ١٩٩٩ .

(١٠٨) راجع دليل الرسائل العلمية لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ١٩٩٦ - ٢٠٠٠ . وقد قمنا بالبحث أيضاً في مكتبة معهد البحوث والدراسات الإفريقية بجامعة القاهرة .

(١٠٩) انظر ، نيفين حليم صبري ، العنف والحروب المسلحة في إفريقيا ، سلسلة بحوث سياسية ، رقم ١٢٩ ، القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ، مايو ٢٠٠٠ ، وانظر كذلك : صلاح سالم زرنوقة «التغلغل الإسرائيلي في إفريقيا» في : مجموعة باحثين : العرب وإفريقيا بعد الحرب الباردة ، القاهرة : مركز بحوث الدول النامية ، ٢٠٠٠ ، وقد سبقت الإشارة إلى الدراسات الأخرى الواردة في المتن .

نبذة عن المؤلف

حاصل على دكتوراة الفلسفة في العلوم السياسية من جامعة القاهرة بتقدير مرتبة الشرف الأولى عام ١٩٩٠ . وقد حصل على جائزة الدولة التشجيعية في العلوم السياسية عام ١٩٩٩ . ويعمل حالياً أستاذا للعلوم السياسية بكلية الآداب والعلوم بجامعة زايد – الإمارات العربية المتحدة . وهو أيضا عضو في المجلس الاستشاري للشبكة السويدية لدراسات السلام والصراع والتنمية في اوبسالا بالسويد .

من الدراسات المنشورة باللغة العربية للمؤلف :

١- الفساد السياسي في أفريقيا (القاهرة : دار القارىء العربي ، ١٩٩٣) .
٢- التحول الديموقراطي في أفريقيا ، مجلة السياسة الدولية ، عدد يوليو ١٩٩٣ .
٣- الصراع في القرن الأفريقي وانعكاساته على الأمن القومي العربي ، المستقبل العربي ، العدد ١٥٧ ، آذار ١٩٩٢ .
٤- المجتمع المدني و دوره في التكامل الأفريقي ، القاهرة :مركز البحوث العربية والأفريقية ، ٢٠٠٤ .
٥- سياسات التنافس الدولي في أفريقيا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، مجلة قراءات افريقية ، عدد ٢ ، سبتمبر ٢٠٠٥ .

من الدراسات المنشورة باللغة الإنجليزية للمؤلف :

1. "Democratization in Africa: Problems and Prospects" in N.N.Vohra and K. Mathews (eds.), India and South-South Cooperation, New Delhi, HAR-ANAND, 1997.
2. Africa in the 21st Century: Prospects for Political Development in Olugbenga Adesida and Arunma Oteh. Eds., African Voices, African Visions. Stockholm: The Nordic African Institute, 2002.

القواعد العامة للنشر

* يشترط أن لا يكون البحث قد سبق نشره ، أو قدم للنشر في أماكن أخرى . وأن لا توجد حقوق ملكية فكرية لأية جهة أخرى غير الباحث فيه .
* يراعى في البحث اعتماد الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث الأكاديمية .
* تتراوح عدد كلمات البحث ما بين ١٢٠٠٠-١٦٠٠٠ كلمة بما في ذلك الهوامش والمراجع .
* يقدم البحث مطبوعا على نسختين ورقيتين ومرفقاً مع ديسك يعمل وفق نظام Microsoft Word على أحد انظمة Windows .
* يرفق الباحث بيانا موجزا بسيرته العلمية .
* تكتب الهوامش بأرقام متسلسلة وتوضع في نهاية الدراسة ، ويراعى عند كتابة الهامش ما يلي :

- الكتاب : المؤلف ، عنوان الكتاب ، (مكان النشر ، دار النشر ، سنة النشر) ، الصفحة .
- الدوريات : المؤلف ، عنوان البحث ، اسم الدورية ، السنة ، الصفحة .

إجراءات النشر

١) بعد قبول هيئة التحرير البحث بشكل أولي ، يتم البدء بإجراءات التحكيم .

٢) يرسل البحث إلى اثنين من المحكمين من ذوي الاختصاص في مجال البحث .

٣) يخطر الباحث بقرار صلاحية البحث للنشر من عدمه أو ضرورة إجراء تعديلات محددة خلال أربعة أشهر على الأكثر من تاريخ إرسال البحث للمحكمين .

٤) في حالة ورود ملاحظات من المحكمين ترسل الملاحظات إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة ، على أن تعاد الدراسة بعد إجراء التعديلات خلال مدة أقصاها شهر ونصف .

٥) تقوم هيئة التحرير بالمراجعة اللغوية وتعديل المصطلحات بالشكل الذي لا يخل بمحتوى البحث ومضمونه .

٦) تصبح البحوث والدراسات المنشورة ملكا للمركز العلمي للدراسات السياسية ، ولا يحق للباحث إعادة نشرها في مكان آخر دون الحصول على موافقة خطية من المركز .

من إصدارات المركز العلمي للدراسات السياسية

- الكتاب الجامعي التدريسي في العلوم السياسية (بالتعاون مع قسم العلوم السياسية/ جامعة اليرموك الأردنية) .

١ . أ . د . أحمد مصطفى الحسين /مدخل إلى تحليل السياسات العامة .

٢ . أ . د . وليد عبد الحي /مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية .

٣ . أ . د . عبد الفتاح الرشدان ود . محمد الموسى /أصول العلاقات الدبلوماسية والقنصلية .

- دراسات سياسية نظرية

٤ . أ .د . شادية فتحي إبراهيم عبدالله /الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية .

٥ . أ .د . نصر محمد عارف /الاتجاهات المعاصرة في السياسة المقارنة : التحول من الدولة إلى المجتمع ومن الثقافة إلى السوق .

٦ . د . أنور محمد فرج /النموذج المعرفي الواقعي لدراسة العلاقات الدولية .

٧ . د . حمدي عبد الرحمن حسن / الاتجاهات الحديثة في دراسة النظم السياسية : النظم الإفريقية نموذجاً .

- إصدارات نظرية في العلوم السياسية

٨ . أ .د . سيف الدين عبد الفتاح (وآخرون) /المساعدات الخارجية والتنمية في العالم العربي .

٩ . أ .د . أحمد سعيد نوفل (محرر) / دليل الباحثين في مجال العلوم السياسية .

١٠ . ريتشارد هيجوت / نظرية التنمية السياسية ، ترجمة : أ .د . حمدي عبد الرحمن ود .محمد عبد الرحيم .

١١ . د . جان- مارك كواكو /الشرعية والسياسة : مساهمة في دراسة القانون السياسي والمسؤولية السياسية ، ترجمة : د . خليل الطيار .

١٢ . د . محمد عاشور مهدي /التعددية الإثنية : إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية .

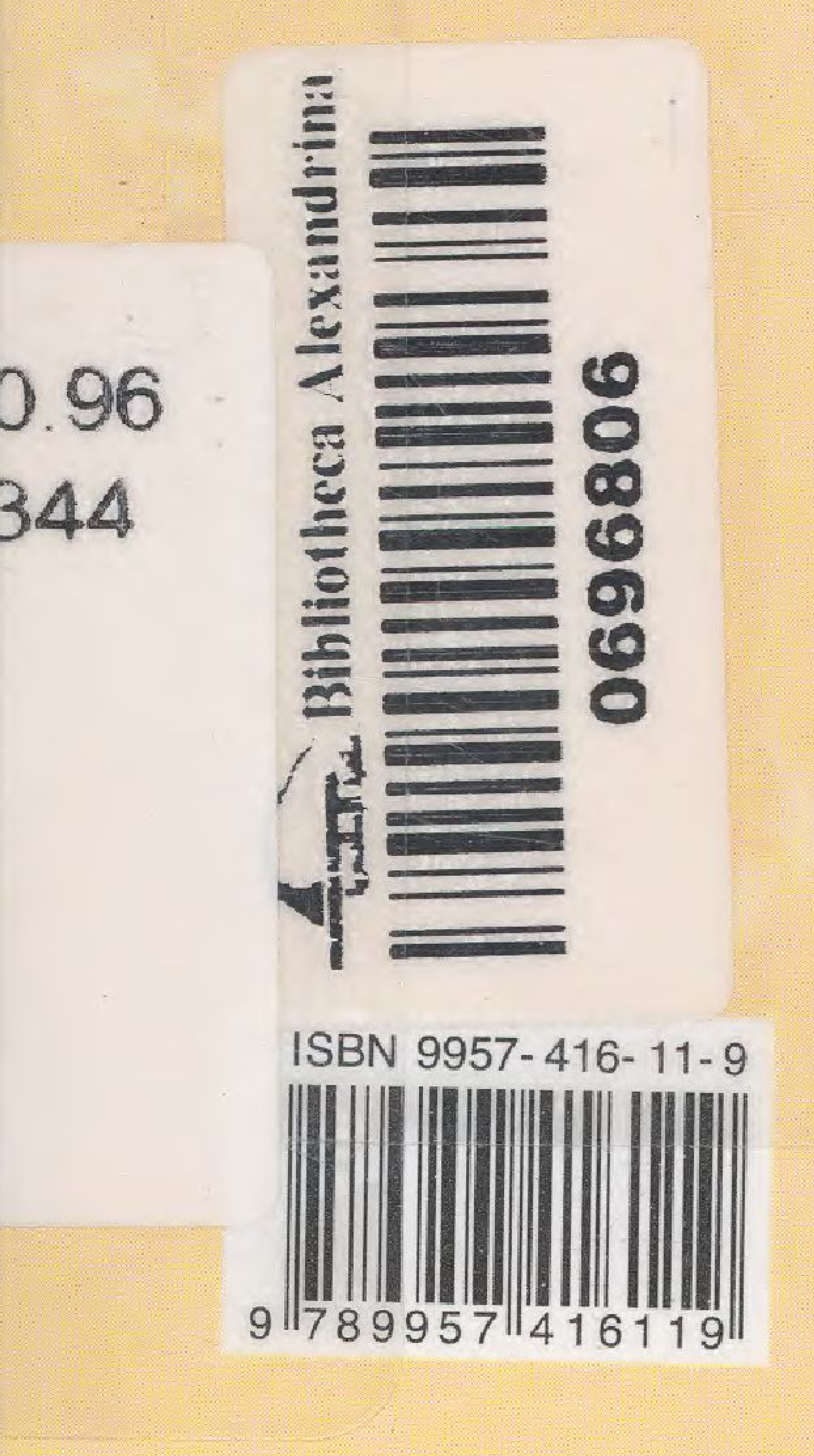
١٣ . أ.د . سيف الدين عبد الفتاح /النظرية السياسية من منظور حضاري إسلامي : منهجية التجديد السياسي وخبرة الواقع العربي المعاصر .

١٤ . أ . د . بيتر فانستين /مدخل إلى فهم تسوية الصراعات الحرب والسلام والنظام الدولي ، ترجمة : د . سعد السعد ومحمد دبور .(حصل هذا الكتاب على جائزة جامعة فيلادلفيا كأفضل كتاب مترجم للعام ٢٠٠٦ في الأردن)

١٥ . أ . د . ريموند بيكر/ الإسلام بلا خوف : مصر والإسلاميون الجدد ، ترجمة : د .ة . منار الشربجي .

١٦ . جيوسبي إيروسي/ دليلك إلى تصميم استطلاعات الرأي : دليل المستخدم لادارة استطلاعات الرأي وتفسير النتائج والتأثير على المستجيبين ، ترجمة : محمد دبور .

١٧ . توبي مندل/ البرلمان والوصول الى المعلومات : العمل من أجل حكم شفاف ، ترجمة : أحمد اليازوري ود . محمد الخلايلة .





عمان : مكتبة وائل ش.الجمعية العلمية الملكية-مقابل بوابة الجامعة الأردنية الشمالي
هاتف: 96265335837+
فاكس :96265331661+
ص.ب 1746 الجبيهة



المركز العلمي للدراسات السياسية
The Academic Center for Political Studies
ص.ب 2351 عمان 11953 الأردن
هاتف -00962-6-5519307
فاكس: 00962-6-5519107
البريد الالكتروني: acps@acps.edu.jo
الموقع الالكتروني:www.acps.edu.jo